البلاغة النبوية في ضوء تعدد الروايات الحديثية
دراسة منهجية

د. يوسف بن عبدالله العليوي
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البلاغة النبوية في ضوء تعدد الروايات الحديثية (دراسة منهجية)

د. يوسف بن عبدالله العليوي
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تعدد الروايات في الحديث النبوي من القضايا المشكلة في دراسة البلاغة النبوية؛ لأن الباحث يقع بين أن تكون الرواية لفظ النبي ﷺ أو لفظ غيره من الرواة، مما يجعل نسبة البلاغة إلى النبي ﷺ محل نظر. ومجال ذلك في الأحاديث التي اختلفت رواياتها ورواها صحابي واحد، أو تعدد رواتها واتحدت فيها القصة.

ولذا كان من الأهمية البحث عن منهجية بلاغية في دراسة الخطاب النبوي، تعالج إشكالية تعدد الروايات، ويمكن من خلالها الوقوف على خصائص البلاغة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فكان هذا البحث، الذي جاء في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. تناولت في التمهيد اختلاف الروايات عند المحدثين: أنواعه، وأسبابه، والترجيح بينها. وفي المبحث الأول تنوع الأساليب البلاغية في الروايات المتعددة. وفي المبحث الثاني المنهج البلاغي في تحليل الحديث النبوي الذي اختلفت رواياته. وفي المبحث الثالث أنموذجًا للدراسة. ثم الخاتمة. ويقترح البحث عددًا من الآليات المنهجية لدراسة البلاغة النبوية في ضوء تعدد الروايات، هي:

أولاً: الجمع بين الروايات الصحيحة.

ثانيًا: دراسة اللفظ المتفق عليه وترك المختلف فيه.

ثالثًا: دراسة الظواهر البلاغية المتفق عليها بين الروايات.

رابعًا: دراسة سياق الحديث.

خامسًا: موافقة الرواية للبلاغة النبوية.

وما هذه الدراسة إلا لبنة من لبنات البحث عن منهج ملائم لدراسة البلاغة النبوية، يراعي قدسية الحديث النبوي، وخصوصيته عن غيره، ويأخذ في الاعتبار تعدد رواياته.

والله ولي التوفيق. والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن خير الكلام بعد كلام الله ﷻ كلام رسوله ﷺ، وأفصح حديث وأبلغه بعد كتابه حديث رسوله ﷺ.

ولقد بلغ من الفصاحة شأوًا بعيدًا ومن البلاغة شأنًا عظيمًا، حتى كادت أن تكون إعجازًا، قال يونس بن حبيب (١٨٢هـ): ((ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ))[1]، وقال ابن دحية (٦٣٣هـ) في خصائص فمه ﷺ: ((أعظمها الفصاحة، التي فاق بها جميع العرب، وأتى بنظام غير نظام الشعراء والمترسلين وذوي الخطب))[2].

وكان لبعض العلماء الذين درسوا سيرته وشمائله وخصائصه عناية بوصف بلاغته ﷺ، تجد ذلك مثلاً عند القاضي عياض في الشفا في حقوق المصطفى. كما كان لبعض شراح حديثه عناية بتتبع بلاغته وبيان الأساليب البلاغية التي حواها بيانه، ومن هؤلاء الطيبي في الكاشف عن حقائق السنن، وابن حجر في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، والعيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري. كما أن جملة من البلاغيين استشهدوا بأحاديثه ﷺ على أساليب البلاغة التي تناولوها، وممن أكثر من ذلك ابن أبي الإصبع في تحرير التحبير، والطيبي في التبيان، وابن الأثير في المثل السائر، والعلوي في الطراز، والسيوطي في شرح عقود الجمان.

وليس من السهولة أن يدرس المرء حديث رسول الله ﷺ دراسة بلاغية، فهو يتعامل مع وحي من الله ﷻ، ويعبر عن مراد رسول الله ﷺ، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بالحديث إذا تعددت رواياته، واختلفت ألفاظه، فإن هذا مما يدعو البلاغي إلى التأني في بيان البلاغة النبوية وذكر خصائصها في خطاب النبي ﷺ.

---

(١) البيان والتبيين: ٢/ ١٨.

(٢) الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات، لابن دحية: ٢٥٨.

فتعدد الروايات من القضايا المشكلة في دراسة البلاغة النبوية، لأن الباحث يقع بين أن تكون الرواية لفظ النبي ﷺ أو لفظ غيره من الرواة، مما يجعل نسبة البلاغة إلى النبي ﷺ محل نظر.

ولذا كان من الأهمية البحث عن منهجية بلاغية في دراسة الخطاب النبوي، تعالج إشكالية تعدد الروايات، ويمكن من خلالها الوقوف على خصائص البلاغة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. وهذا ما يسعى إليه هذا البحث، راجيًا من الله التوفيق والسداد.

وقد وقفت على كتابين تناولا هذه القضية، الأول: الرواية بالمعنى في الحديث النبوي، وأثرها في الفقه الإسلامي، للدكتور عبدالمجيد بيرم[1]. والثاني: مقدمة في نظرية البلاغة النبوية: السياق وتوجيه دلالة النص، للدكتور عيد بلبع[2].

أما الأول فالكتاب مختص بدراسة أثر الروايات في الفقه الإسلامي، لكن المؤلف تناول في الفصل الأول: حكم الرواية بالمعنى في الأحاديث النبوية، وتساءل في آخره عن أثر الرواية بالمعنى على الأسلوب النبوي وبلاغته[3]. ولم يحدد المؤلف منهجية لدراسة البلاغة النبوية في ظل تعدد الروايات، لكنه مثل بحديثين دلل من خلال تحليل رواياتهما على أن الرواية بالمعنى لا تؤثر على الخصائص الأسلوبية للبيان النبوي. وهذه آلية منهجية جيدة في دراسة الحديث النبوي متعدد الروايات، إذا كانت الروايات تتفق على أساليب بلاغية وإن اختلفت ألفاظها، لكنها لا تعالج أحاديث أخرى تكون مختلفة الروايات في الألفاظ والأساليب.

وأما الكتاب الثاني فقد محضه مؤلفه للبلاغة النبوية، بحثًا عن نظرية بلاغية في دراسة الحديث الشريف.

---

(١) نشرت الطبعة الأولى من الكتاب مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤٢٤هـ.

(٢) نشرت الطبعة الأولى من الكتاب بلنسية للنشر والتوزيع بشبين الكوم، في مصر، عام ١٤٢٩هـ.

(٣) ينظر: الرواية بالمعنى في الحديث النبوي، لبيرم: ١٠٤.

وكان مما تناوله في إطار التنظير للبلاغة النبوية، شبهة الرواية بالمعنى[1]، وقدم لدحض الشبهة إجراءًا منهجيًا في إطار البحث الأسلوبي، تتمثل في "المقارنة الأسلوبية" لرصد ثبات الظواهر الأسلوبية بين الروايات، منطلقًا في ذلك من أن التغير بين الروايات هو في الألفاظ لا في الأساليب، ولذا تقوم هذه المقارنة على تحييد اللفظ والاهتمام بالنظم، المرادف عنده للأسلوب.

وهذا الإجراء الأسلوبي يتفق مع ما توصل إليه الدكتور عبدالمجيد بيرم. لكن الدكتور بلبع لا يرى قيمة بلاغية في دراسة الألفاظ، مما جعله يرى أن القول بالرواية بالمعنى من المغالطات المعرفية الصارخة، والاختلاف في الألفاظ اختلاف جزئي لا يعني بحال من الأحوال إثبات الرواية بالمعنى[2]. وهذا القول فيه نظر، ينبني عليه تحرير مفهوم "النظم" بين الأسلوبية التي ينطلق منها الدكتور عيد، وبين البلاغة العربية. وليس هذا مقامه، لكني أشير إلى أن مفهوم النظم –منذ أن تناوله العلماء في كتب الإعجاز كالخطابي والرماني والباقلاني إلى أن عمّق البحث فيه عبدالقاهر الجرجاني– لا يحيّد اللفظ، ويراه جزءًا منه، بل قال الخطابي (٣٨٦هـ): ((اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون منه سقوط البلاغة، ذلك أن في الكلام ألفاظًا متقاربة في المعاني، يحسب أكثر الناس أنها مترادفة متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح... والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك، لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإن كانا يشتركان في بعضها))[3]، وعقد عبدالقاهر

(١) ينظر: السياق وتوجيه دلالة النص، لبلبع: ٧٥.

(٢) ينظر: السياق وتوجيه دلالة النص، لبلبع: ٩٦، ١٠١.

(٣) بيان إعجاز القرآن، للخطابي: ٢٩.

الجرجاني فصلاً في "تحقيق القول على البلاغة، والفصاحة، والبيان، والبراعة" ثم قال: ((لا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه، وأتم له، وأحرى بأن يكسبه نبلاً، ويظهر فيه مزية))[1].

وإذا كان الكلام في حديث النبي ﷺ فهو من وحي الله ﷻ، وتحييد اللفظ من الدراسة البلاغية يسقط جانبًا مهمًا من البلاغة النبوية، وألفاظ الحديث النبوي لها دلالاتها المؤثرة في الأحكام الشرعية، ولذا يختلف العلماء في المسألة بناء على اختلاف لفظ الرواية[2]. ولئن كانت دراسة البلاغة النبوية من جهة الألفاظ يشكل عليها تعدد الروايات إذا اختلفت ألفاظها، فإن هذا البحث يسعى إلى تقديم آلية لمعالجة هذه الإشكالية.

ومما أنبه إليه في دراسة الدكتور عيد أنه خلط بين الاختلاف في روايات الحديث الواحد الذي اختلفت ألفاظه مع اتحاد مخرجه، أو اتحاد قصته، وبين الاختلاف في الأحاديث التي اختلفت ألفاظها مع اختلاف مخرجها[3]. والإشكال إنما هو في الأول لا في الثاني.

ومع ما يلحظ على كتاب الدكتور عيد مما ذُكر وغيره مما لا مجال للحديث عنه هنا إلا أنه قدم رؤية عميقة في نظرية البلاغة النبوية تستحق النظر والمناقشة، وتفتح بابًا للبحث فيها.

وما هذه الدراسة إلا لبنة من لبنات البحث في منهجية الدراسة البلاغية للحديث النبوي، تستكمل ما بدأه المتقدمون وتفيد مما جاء به المتأخرون.

ومجالها إنما هو في الأحاديث التي اختلفت رواياتها ورواها صحابي واحد، أو تعدد رواتها واتحدت فيها القصة.

---

(١) دلائل الإعجاز، للجرجاني: ٤٣.

(٢) ينظر أمثلة على ذلك في كتاب الرواية بالمعنى في الحديث النبوي، لبيرم: ١٣٩-١٨٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال: السياق وتوجيه دلالة النص، لبلبع: ١١٢، ٣١١.

وقد جاءت في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

تناولت في التمهيد اختلاف الروايات عند المحدثين: أنواعه، وأسبابه، والترجيح بينها. وفي المبحث الأول تنوع الأساليب البلاغية في الروايات المتعددة. وفي المبحث الثاني المنهج البلاغي في تحليل الحديث النبوي الذي اختلفت رواياته. وفي المبحث الثالث أنموذجًا للدراسة. ثم الخاتمة.

وإني لأشكر كل من أفادني في هذا البحث، وأخص بالشكر المشايخ الفضلاء الذين قرؤوا مسودة البحث دون المقدمة والمبحث الثالث، وأتحفوني بآرائهم وملحوظاتهم التي كان لها أثر في تقويم البحث، وهم: الشيخ الدكتور عبدالمحسن العسكر، عضو هيئة التدريس بقسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والشيخ عبدالعزيز الطريفي، الباحث الشرعي بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والشيخ الدكتور بكر البخاري، عضو هيئة التدريس بقسم السنة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وإني لأسأل الله أن يسددني لصادق القول وصوابه، بمنّه ورحمته، وهو خير معين.

* * *

تمهيد

اختلاف الروايات عند المحدثين: أنواعه، أسبابه، الترجيح بينها.

يعد اختلاف روايات الحديث النبوي من الظواهر الحديثية المهمة التي وقف عندها المحدِّثون والفقهاء، وكانت لها آثار في الحركة العلمية، وخصوصًا في علوم الحديث ومنها: علم العلل، وعلم الجرح والتعديل، والمصطلح، وفي الفقه وأصوله؛ لما في اختلاف الروايات من أهمية بالغة وفوائد عظيمة في الصناعة الحديثية والاجتهادات الفقهية[1].

وهذا الاختلاف أمر واقع بغض النظر عن القول بجواز الرواية بالمعنى أو منعها؛ لكونها من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف الروايات، وقد أقر بهذا الواقع الصحابة والتابعون ﷺ، ويروى عنهم في هذا أقوال[2].

- **أنواع اختلاف الروايات.**

ويرد الاختلاف بين روايات الحديث النبوي على أنواع:

الأول: اختلاف مع تعدد الواقعة وتكرر القول في مواقف مختلفة.

وقد يكون التعدد متحققًا، وقد يكون محتمَلاً؛ إذا لم يتحد مخرج الحديث، فيتعدد الرواة من الصحابة، مع عدم اتفاقهم على ذكر سبب الحديث.

ومن أمثلة هذا النوع ما رواه أبو مسعود الأنصاري ﷺ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان؛ مما يطيل بنا. فما رأيت النبي ﷺ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ، فقال: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ"[3].

---

(١) ينظر في أثر الروايات وأهميتها حديثيًا وفقهيًا: منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر: ٤٢٣، والرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، لعبدالمجيد بيرم: ١٣٩، وأثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، لماهر الفحل.

(٢) ينظر في هذه الأقوال: المحدث الفاصل، للرامهرمزي: ٥٣٣، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي: ٧/٢، ومناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، للشايجي ونوح: ٢١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٩٠ و٧٠٢ و٧٠٤ و٧١٥٩)، ومسلم في صحيحه: برقم (٤٦٦) وهذا لفظه.

وجاء معنى الحديث من النبي ﷺ في موقف آخر رواه عثمان ابن أبي العاص الثقفي ﷺ أن النبي ﷺ قال له: ((أُمَّ قَومَكَ)) قال: قلت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي شيئًا. قال: ((ادنه)) فجلّسني بين يديه، ثم وضع كفه في صدري بين ثديي، ثم قال: ((تحول)) فوضعها في ظهري بين كتفي، ثم قال: ((أُمَّ قومك، فمن أمَّ قومًا فليخفف، فإن فيهم الكبير، وإن فيهم المريض، وإن فيهم الضعيف، وإن فيهم ذا الحاجة. وإذا صلى أحدكم وحده فليصل كيف شاء))[1].

وورد الحديث عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ مِنْهُمْ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ))[2].

وهذا اختلاف صادر من النبي ﷺ غالبًا بسبب تكرر الفعل وتعدد المجالس واختلاف المناسبات، قال العلامة الصنعاني: ((وذلك كاختلاف روايات الأذان، منهم من رواه بتربيع التكبير أوله، ومنهم من رواه بعدمه، وكذلك الترجيع في الشهادتين، وكذلك التثويب، وكذلك اختلفوا في ألفاظ التوحيد، وفي ألفاظ التشهد، وغير ذلك مما ثبت في الأحاديث صحيحة أو حسانًا. ومثل هذا كثير، كاختلافهم في كيفية رواية صلاة الخوف، حتى بلغ إلى زيادة على عشر كيفيات... فهذا القسم أمره هيّن وإشكاله سهل؛ لأنه قد عُلِم أنه صلى الله عليه وآله وسلم في الأفعال المتكررة، مثل أذكار الصلاة التي ذكرنا، كان يعلمهم، فمن روى رواية وصحت أو حسنت طرقها كتشهد ابن عباس مثلاً، وتشهد ابن مسعود، فهما حديثان صحيحان اختلفت ألفاظهما والكل مرفوع. فمثل هذا ومثل ألفاظ الأذان وغير ذلك محمول على تعداد التعليم منه صلى الله عليه وآله وسلم)) [3].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٤٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٧٠٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (٤٦٧).

(٣) رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، للصنعاني: ٢٦-٢٨.

الثاني: اختلاف مع تكرير القول في الموقف الواحد.

وهذا النوع كالذي قبله، من حيث إن الاختلاف صادر من النبي ﷺ غالبًا، لأن من هديه ﷺ تكرير القول، كما روى أنس ﷺ أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثًا[1]، وعن ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا دعا دعا ثلاثًا[2]. وربما مع تكرار القول يختلف اللفظ، فينقل كل راو عنه لفظًا غير الذي نقله الآخر. وأشار إلى هذا الخطابي في سياق تعليله كثرة الغريب في حديث النبي ﷺ، قال: ((إنه ﷺ بعث مبلغًا ومعلمًا، فهو لا يزال في كل مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف وينهى عن منكر ويشرع في حادثة ويفتي في نازلة، والأسماع إليه مصغية والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية، وقد تختلف عنها عباراته، ويتكرر فيها بيانه؛ ليكون أوقع للسامعين، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقهًا وأقرب بالإسلام عهدًا. وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يرعونها كلها سمعًا، ويستوفونها حفظًا، ويؤدونها على اختلاف جهاتها، فيجتمع لذلك في القضية الواحدة عدّة ألفاظ، تحتها معنى واحد، وذلك كقوله: ((الولد للفراش، وللعاهر الحجر))[3]، وفي رواية أخرى: ((وللعاهر الأثْلب))[4]، وقد مر بمسامعي ولم يثبت عندي: وللعاهر الكِثْكِث))[5].

الثالث: اختلاف مع اتحاد الواقعة والقول.

وقد يتحقق اتحاد الواقعة والقول، كحجته ﷺ، وما فيها من أفعال وأقوال كخطبة عرفة.

---

(١) أخرجه البخاري: (٩٤ و٩٥ و٦٢٤٤).

(٢) أخرجه مسلم: (١٧٩٤) عن ابن مسعود ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٠٥٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٤٥٧) عن عائشة رضي الله عنها، وأخرجاه عن أبي هريرة ﷺ: البخاري: برقم (٦٨١٨)، ومسلم: برقم (١٤٥٨).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده: ٢٦٤/١١ و٤٢٤، عن عبدالله بن عمرو ﷺ، وقال محققوه شعيب الأرناؤوط وأصحابه: ((إسناده حسن، ولبعضه شواهد يصح بها)). والأثْلب (بكسر الهمزة واللام، وفتحهما): الحجر. وينظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير: ٢٣/١.

(٥) غريب الحديث، للخطابي: ٦٨/١.

وقد يترجح، ومن أهم الضوابط في ذلك اتحاد مخرج الحديث، قال الحافظ ابن حجر: ((إذا كان مخرج الحديث واحدًا فالأصل عدم التعدد))[1]، ومثال ذلك حديث ((إنما الأعمال بالنيات)) فقد اختلفت رواياته مع أنه لم يصح عن النبي ﷺ إلا من جهة عمر ﷺ، ولا عن عمر إلا من جهة علقمة بن وقاص الليثي، ولا عن علقمة إلا من جهة محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن التيمي إلا من جهة يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر عن يحيى[2].

وهذا الاختلاف صادر بسبب الرواة، قال الخطابي: ((قد يتكلم ﷺ في بعض النوازل وبحضرته أخلاط من الناس، قبائلهم شتى، ولغاتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسر لضبط اللفظ وحصره، أو يتعمد لحفظه ووعيه، وإنما يستدرك المراد بالفحوى، ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته، ويعبر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدة ألفاظ مختلفة، موجبها شيء واحد))[3].

وهذا الاختلاف على نوعين:

١- اختلاف تضاد. إذا وردت الروايات بألفاظ مختلفة متعارضة مع اتحاد الواقعة.

قال العلامة الصنعاني: ((وهذا هو المشكل، وذلك واقع كثيرًا، كقضية بيع جمل جابر وشرائه ﷺ له منه، فإنه اختلف لفظه في القيمة، وفي اشتراطه ركوبه إلى المدينة، وكاختلافهم في ركوعات صلاة الكسوف مع أنه لم يصلها إلا مرة واحدة... وكاختلافهم في حجه، وكل منهم روى أنه حج صلى الله عليه وآله وسلم مفردًا، وآخرون رووا أنه تمتع، وآخرون أنه قارن، وهي في واقعة واحدة، وحجة واحدة. ونحو هذه الصور، وهو كثير، فهذا لا بد فيه من النظر في الروايات وطرقها، والصحيح منها، والراجح من المرجوح، وهو شيء عسير إلا على من سهله الله))[4].

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ١١/٦٠٥.
(٢) ينظر: البدر المنير، لابن الملقن: ١/٦٥٨-٦٦٠، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ١/١١.
(٣) غريب الحديث، للخطابي: ١/٦٨-٦٩.
(٤) رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، للصنعاني: ٣٣-٣٤.

٢- اختلاف تنوع. إذا وردت الروايات بألفاظ مختلفة من غير تعارض بينها مع اتحاد الواقعة. وهذا كثير، قل أن يسلم منه حديث.

ويأتي هذا الاختلاف على وجوه، منها: الاختلاف في ضبط اللفظة، والتعبير عن المعنى بألفاظ مترادفة، والزيادة والنقصان، وغير ذلك من الاختلافات التي تجد لها شواهد كثيرة في المبحث الأول من هذا البحث.

والاختلاف في حكاية الفعل كالاختلاف في رواية القول.

- **أسباب الاختلاف بين الروايات.**

يرجع الاختلاف بين روايات الحديث الواحد إلى عدة أسباب، من أهمها: الرواية بالمعنى، حينما يؤدي الراوي معنى الحديث بلفظه لا بلفظ النبي ﷺ. ومن الأسباب: اختلاف الرواة في الضبط والحفظ والنسيان، مما ينشأ عنه الزيادة والنقص، والتقديم والتأخير، والوهم والخطأ، ونحو ذلك. ومن الأسباب: اقتصار الراوي في مقام على رواية بعض الحديث، وفي مقام آخر يرويه كله. ومن الأسباب: أن يجمع الراوي بين حديثين في مقام، ويحدث بكل واحد منهما في مقامات أخر. ومن الأسباب: سماع بعض الرواة لبعض الحديث، وسماع غيرهم لجميعه، فيروي كل واحد ما سمع[1].

- **الترجيح بين الروايات.**

ذكر العلماء وجوهًا كثيرة للترجيح بين الأحاديث التي يظهر التعارض بينها، مما يندرج تحت النوع الذي سماه المحدثون: مختلف الحديث، منها ما يتعلق بالرواة والإسناد، ومنها ما يتعلق بالمتن، ومنها ما يتعلق بالزمان، والمكان، ومنها ما يتعلق بأمور خارجية[2]، قال ابن حجر: ((وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ٣٦-٤٢، وأسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، للقضاة: ٢٥-٥٨.

(٢) ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي: ٥٦٠/٢-٥٦٥، والتقييد والإيضاح، للعراقي: ٢٤٤-٢٥٠، وتدريب الراوي، للسيوطي: ٦٥١/٢-٦٥٩، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين، لخياط: ٢٠٧-٢١٠، والرواية بالمعنى في الحديث النبوي، لبيرم: ٨١-٨٤.

جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنّما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده))[1].

وجملة من وجوه الترجيح تلك تصح أن تكون وجوهًا للترجيح بين الروايات المختلفة وإن لم تكن متعارضة[2].

* * *

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٢/٧١٢.

(٢) للتوسع ينظر كتاب: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري"، لنادر العمراني.

المبحث الأول: تنوع الأساليب البلاغية في الروايات المتعددة

يهدف هذا المبحث إلى معرفة مدى ثبات الأساليب البلاغية أو تغيرها حينما تتعدد الروايات في الحديث الواحد. وجعلت عينة التطبيق أحاديث كتابي الوحي والإيمان من صحيح البخاري مقارنة بما في صحيح مسلم. وكان اختيار الكتابين على سبيل التمثيل، ولأنهما أول ما بدأ به البخاري صحيحه.

ومن خلال تتبع الأحاديث التي تعددت رواياتها وجدت كثيرًا منها لا تتفق رواياتها على أسلوب بلاغي واحد، بل تتنوع الأساليب البلاغية في الحديث الواحد بتنوع رواياته، وسأذكر جملة من الاختلافات اللفظية والأسلوبية التي تنوعت إليها الروايات، مع ذكر أمثلة لها:

١- اختلاف مادة اللفظة:

وهذا كثير في الأحاديث المتعددة الروايات، أن يعبر الراوي عن اللفظة بمرادفتها، مما يدل على الرواية بالمعنى، وقد أجاز الجمهور رواية الحديث بالمعنى إذا كانت بإبدال اللفظ بمرادفه، مع بقاء التركيب على حاله[١]، وقد قال محمد بن سيرين: ((كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد، واللفظ مختلف))[٢]. وقال الخطيب البغدادي: ((قال قوم من أهل العلم: الواجب على المحدث أن يروي الحديث على اللفظ، إذا كان معناه غامضًا محتملاً، فأما إذا لم يكن كذلك، بل كان معناه ظاهرًا معلومًا، وللراوي لفظ ينوب مناب لفظ الرسول ﷺ، غير زائد عليه ولا ناقص منه ولا محتمل لأكثر من معنى لفظه ﷺ- جاز للراوي روايته على المعنى، وذلك نحو أن يبدل قوله: قام بنهض، وقال بتكلم، وجلس بقعد، وعرف بعلم، واستطاع بقدر، وأراد بقصد، وأوجب بفرض، وحظر بحرّم، ومثل هذا مما يطول تتبعه، وهذا القول هو الذي نختاره مع شرط آخر وهو أن يكون

(١) ينظر: اختصار علوم الحديث، لابن كثير: ١٣٦، والبحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ٣٥٦/٤، والرواية بالمعنى في الحديث النبوي: ٥٤، ٧٤.

(٢) ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي: ١٥/٢.

سامع لفظ النبي ﷺ عالمًا بموضوع ذلك اللفظ في اللسان، وبأن رسول الله ﷺ مريد به ما هو موضوع له...)) [1].

ومن أمثلة هذا الاختلاف بين المترادفات حديث عمر بن الخطاب ﷺ وفيه: "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا"[2]، وفي رواية أخرى: "يَتَزَوَّجُهَا"[3]. وفي حديث جابر ﷺ عن فترة الوحي: "بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي..."[4]، وفي رواية: "قَاعِدٌ"[5] بدلاً من "جَالِس". و"جُئِثْتُ"[6] و"فَرِقْتُ"[7] بدلاً من "رُعِبْتُ". و"دَثِّرُونِي"[8] بدلاً من "زَمِّلُونِي". وفي حديث عائشة رضي الله عنها: "عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا"[9]، وفي رواية: "فَوَاللهِ لا يَسْأَمُ اللهُ حَتَّى تَسْأَمُوا"[10].

٢- اختلاف صيغة اللفظة:

ربما جاءت اللفظة بمادتها لكن تختلف صيغتها، والاختلاف في الصيغة يأتي على صور متنوعة، من ذلك:

---

(١) المرجع السابق: ٥٧٧/١.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٤).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤).
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٢٣٨).
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٢٣٨)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦١).
(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤٩٥٤).
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤٩٢٢)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦١).
(٩) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤٣، ١١٥١)، ومسلم في صحيحه: برقم (٧٨٥).
(١٠) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٧٨٥).

– الاختلاف بين صيغ الأسماء المشتقة:

كما رواية البخاري لحديث أنس ﷺ: "آيَةُ الأيمَانِ حُبُّ الأنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأنْصَارِ"[1]، وفي رواية لمسلم: " آيَةُ الْمُنَافِقِ بُغْضُ الأنْصَارِ، وآيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الأنْصَارِ"[2]، فجاء التعبير عن الإيمان والنفاق في الرواية الأولى باختيار صيغة المصدر (الإيمان، النفاق)، وفي الرواية الثانية باختيار صيغة اسم الفاعل (المؤمن، المنافق). ويلاحظ أيضًا بين الروايتين تقديم وتأخير بين الجملتين.

– الاختلاف بين صيغ الأفعال، وفي بنائها للفاعل أو للمفعول:

ومن ذلك حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في رؤيا للنبي ﷺ، وفيه: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ: مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ. وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ"[3]، وفي رواية أخرى: "رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ"[4] بصيغة الفعل الماضي المبني للمفعول (عُرضوا)، وفي الرواية السابقة بالمضارع المبني للمفعول (يُعرضون)، وفي رواية جاء الفعل المضارع (يجره) بصيغة أخرى مضارعًا: "يَجْتَرُّهُ"[5]، وجاء بهذه الصيغة ماضيًا: "اجْتَرَّهُ"[6]، وفي رواية: "وَمَرَّ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ"[7]، وفي هذا التعبير اختلاف في المادة بين (عرض) و(مرّ)، واختلاف في الصيغة بين المبني للمفعول والمبني للفاعل.

ومن الاختلاف في صيغ الأفعال أن يأتي فعل الأمر في بعض الروايات على صيغة وفي روايات أخرى على صيغة أخرى، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: "خُذُوا مِن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٧، ٣٧٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (٢٣٩٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٦٩١، ٧٠٠٩).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٧٠٠٩).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٦٩١).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٧٠٠٨).

العَمَلِ مَا تُطِيقُون"[1] بصيغة فعل الأمر، وفي رواية: "عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ"[2]، بصيغة اسم فعل الأمر.

ومن ذلك حديث أبي ذر ﷺ مع عبده، وفيه قال الرسول ﷺ: "مَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ"[3]، فجاء الأمر في هذه الرواية بصيغة الفعل المضارع المقرون بلام الأمر، وفي رواية لمسلم جاء الأمر بفعل الأمر: "فَأَطْعِمُوهُم مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَأَلْبِسُوهُم مِمَّا تَلْبَسُونَ"[4].

- الاختلاف بين الإفراد والجمع:

من التنوع الذي جاءت عليه الروايات في صيغ الحديث ما اختلفت فيه بين الإفراد والجمع، ومن ذلك حديث: "إِنَّمَا الأعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[5] بالجمع (الأعمال، النيات)، وجاءت رواية أخرى بإفرادهما جميعًا: "الْعَمَلُ بِالنِّيَّةِ"[6]، وروايات أخرى بجمع (الأعمال) وإفراد (النيات): "الأعْمَالُ بِالنِّيَّةِ"[7].

ومن ذلك حديث أبي ذر ﷺ مع عبده، وفيه قال الرسول ﷺ: "مَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ"[8]، فجاء الأمر في هذه الرواية بضمير المفرد، وجاء النهي بضمير الجمع، وفي رواية أخرى جاء الأمر والنهي بالجمع: "فَأَطْعِمُوهُم مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَأَلْبِسُوهُم مِمَّا تَلْبَسُونَ،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٧٨٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤٣، ١١٥١)، ومسلم في صحيحه: برقم (٧٨٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٠، ٢٥٤٥، ٦٠٥٠)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦١٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦١٦).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٠٧٠).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٩٠٧).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٠، ٢٥٤٥)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦١٦).

وَلا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ"[1]. وفي رواية ثالثة جاء الأمر والنهي بالإفراد: "فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلا يُكَلِّفُهُ مِنْ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ"[2].

– الاختلاف بين التذكير والتأنيث:

ومن التنوع بين الروايات ما اختلفت فيه بين صيغتي التذكير والتأنيث، ومن ذلك حديث ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ..."[3] بتذكير (خمس)، وفي رواية أخرى بتأنيثها: "بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسة"[4].

– الاختلاف بين التعريف والتنكير:

ومن ذلك ورود صيغة (السلام) في كتاب النبي ﷺ إلى هرقل معرفة في رواية واحدة عند البخاري، قال ﷺ: "مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ. السَّلامُ عَلَى مَن اتَّبَعَ الْهُدَى"[5]. ووردت بالتنكير في الروايات الثلاث الأخرى عند البخاري، ورواية مسلم[6].

ومن ذلك ورود لفظة (الجهاد) معرفة في رواية لحديث أبي هريرة ﷺ قال: سئل النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: "إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ" قيل: ثم ماذا؟ قال: "الجِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" قيل: ثم ماذا؟ قال: "حَجٌّ مَبْرُورٌ"[7]، وفي رواية أخرى قَالَ "جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[8].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦١٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٠٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٨)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٢٦٠).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٧ و٢٩٤١ و٤٥٥٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٧٧٣).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٦)، ومسلم في صحيحه: برقم (٨٣).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٥١٩).

٣- الاسمية والفعلية:

من التنوع في الأساليب بين الروايات المختلفة أن تأتي بعضها بالجملة الاسمية والأخرى بالفعلية، ومن ذلك حديث ابن عمر ﷺ: "إنّ الإسلام بني على خمس..."[١] فبني التعبير في هذه الرواية على الاسمية، وفي رواية أخرى بني على الفعلية: "بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ..."[٢].

ومن ذلك حديث أبي مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَلَهُ صَدَقَةٌ"[٣]، وفي رواية: "إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً"[٤]، وفي رواية: "إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً"[٥]، فبني التعبير في الروايتين الأوليين على الفعلية، وفي الأخرى على الاسمية، كما أن جملة الحال (يحتسبها) في الرواية الأولى جملة فعلية، وفي الروايتين التاليتين جملة اسمية (وهو يحتسبها).

٤- التقديم والتأخير:

ويأتي التقديم والتأخير على وجوه، منها ما يتعلق بالتركيب النحوي، كتقديم المعمول على عامله، كما في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ قَالَ: "كُلُّ ذَاكَ، يَأْتِينِي الْمَلَكُ أَحْيَانًا فِي مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ فَيَفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ مَا قَالَ وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ وَيَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٨)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٣٥١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٠٠٢).

أَحْيَانًا رَجُلاً فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ"[1]، وجاء تقديم الظرف (أحيانًا) في رواية أخرى للبخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال: "أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ..."[2].

ويأتي التقديم والتأخير بين المفردات المتعاطفة، كتقديم (الوالد) على (الولد) في رواية البخاري لحديث أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ"[3]، وقدم (الولد) في رواية أخرى عند مسلم[4].

ويأتي التقديم والتأخير بين ركني الجملة، كما في رواية البخاري لحديث أنس ﷺ: "آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ"[5]، وفي رواية لمسلم: "حُبُّ الأَنْصَارِ آيَةُ الإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ"[6].

ويأتي التقديم والتأخير بين المتعلقات كما في حديث أبي مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً"[7]، وفي رواية: "إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً"[8]، فاختلف التقديم والتأخير بين المفعول (نفقة) والجار والمجرور (على أهله).

ويأتي التقديم والتأخير بين الجمل، كما في حديث عمر بن الخطاب ﷺ: "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"[9]، جاء في الرواية الأخرى: "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٢١٥).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢)، ومسلم في صحيحه: برقم (٢٣٣٣).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٥).
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٤٤).
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٧، ٣٧٨٤).
(٦) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٧٤).
(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٣٥١).
(٨) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٠٠٢).
(٩) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٤).

يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"[1].

وقد جاء عن بعض السلف الترخيص في التقديم والتأخير إذا لم يخل بالمعنى، قال الحسن البصري: ((لا بأس بتقديم الحديث وتأخيره إذا أصيب المعنى))[2].

٥- الإظهار والإضمار.

قد تأتي رواية بإظهار الاسم وأخرى بإضماره، كما في رواية البخاري لحديث أنس ﷺ: "آيَةُ الإيمَانِ حُبُّ الأنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأنْصَارِ"[3]، فأظهر لفظ (الأنصار) في قوله: "بُغْضُ الأنْصَارِ" والأصل الإضمار، فخرج الكلام في هذه الرواية على خلاف مقتضى الظاهر، وفي رواية لمسلم جاء الكلام على مقتضى الظاهر: " حُبُّ الأنْصَارِ آيَةُ الإيمَانِ، وَبُغْضُهُم آيَةُ النِّفَاقِ"[4].

٦- الإطلاق والتقييد:

حيث يأتي الفعل مطلقًا في رواية ومقيدًا في أخرى، كما في حديث عائشة رضي الله عنها: "مَهْ. عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ"[5]، وفي رواية: "مَهْ. عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنْ الأعْمَالِ"[6].

وقد يأتي الفعل مقيدًا في رواية بقيد لم يقيد به في رواية أخرى، مع اتفاق الروايتين في قيد آخر، كما في حديث بيعة النساء عن عبادة بن الصامت ﷺ أن النبي ﷺ قال: "بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا... ولا تَعْصُوا في مَعْرُوف"[7]، وفي رواية أخرى قيد العصيان بالنبي ﷺ: "وَلا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ"[8].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٨٩٨).

(٢) ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي: ١٨/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٧، ٣٧٨٤).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٧٤).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (٧٨٥).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١١٥١).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٨، ٧٢١٣).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٨٩٢، ٦٨٠١، ٧٤٦٨).

٧- الخبر والإنشاء:

قد تختلف الروايات بين أسلوبي الخبر والإنشاء، ومما جاء على ذلك حديث عبادة بن الصامت ﷺ، وفيه: "أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا..."(١)، وبني الكلام في هذه الرواية على أسلوب الخبر، وفي رواية ثانية جاء الكلام بأسلوب الأمر: "بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا"(٢)، وفي رواية أخرى جاء بأسلوب الاستفهام: "أَتُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا"(٣).

ومن ذلك حديث علي ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجْ النَّارَ"(٤)، وفي رواية أخرى: "لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ"(٥)، والاختلاف هنا في جواب الشرط، جاء في الرواية الأولى إنشائيًا بصيغة الأمر، وفي الثانية خبريًا.

٨- التأكيد وتركه:

قد يأتي الكلام مؤكدًا في رواية وغير مؤكد في رواية أخرى، كما في حديث عبدالله بن عمر ﷺ: "بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ..."(٦)، وفي رواية أخرى جاءت الجملة مؤكدة بـ(إنّ): "إِنَّ الإِسْلامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ"(٧). وكما في حديث أنس ﷺ: "لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ"(٨)، جاء في رواية أخرى مؤكدًا بـ(القسم): "والذي نفسي بيده..."(٩).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٨٠١، ٧٤٦٨).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٨، ٣٨٩٢، ٣٩٩٩، ٦٧٨٤).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤٨٩٤).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٠٦).
(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١).
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٨)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦).
(٧) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦).
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (٤٥).
(٩) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٤٥).

وقد يأتي الكلام مؤكداً بأكثر من مؤكد في رواية، ويتخلف بعضها في رواية أخرى، كما في حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا، وقال: "إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلاً"[1]، وفي رواية: "إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلاً"[2]، فجاء التأكيد بـ(اللام) في هذه الرواية، وتخلف في الرواية الأولى. ومن ذلك حديث أبي بكرة ﷺ لما قال النبي ﷺ: "إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسلِمانِ بِسَيفَيْهِمَا فالقَاتِلُ والمقْتُولُ في النَّارِ" قيل: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ فقال: "إِنَّهُ قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ" هذه رواية مسلم[3]، وفي رواية عند البخاري: "إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ"[4]، فتركت الرواية هذه التأكيد بـ(قد).

٩- الالتفات:

من الأساليب البلاغية التي اختلفت فيها الروايات: الالتفات، ومن ذلك ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لا يُخْرِجُهُ إِلا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ بِأَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ"[5]. هذه الرواية جاء الكلام فيها على الأصل في سياق الضمائر كلها على الغيبة، وفي رواية أخرى خرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر، فجاء الكلام بضمير الغيبة، ثم التفت إلى ضمير التكلم: "تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لا يُخْرِجُهُ إِلا جِهادًا في سَبِيلِي وإِيمَانًا بِي وَتَصْدِيقًا بِرُسُلِي، فَهُو عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَه الجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلاً مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ"[6].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١١٩٩، ٣٨٧٥)، ومسلم في صحيحه: برقم (٥٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٢١٦) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٢٨٨٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٧٠٨٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣١٢٣، ٧٤٥٧، ٧٤٦٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٨٧٦).

(٦) البخاري (٣٦)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٨٧٦) وهذا لفظه.

١٠- التكرار وتركه:

التكرار نوع من الإطناب، يأتي لغرض بلاغي، وقد يكون التكرار للفظة في سياق جملة، وقد يكون للجملة في سياق النص، وقد يكون للنص كله خاصة إذا كان قصيرًا، ويكون بالعطف وبغيره.

وقد تأتي بعض الروايات بالتكرار وبعضها بدونه، ومن ذلك حديث جابر ﷺ عن فترة الوحي: "فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي"[١]، وفي رواية: "زَمِّلُونِي، زَمِّلُونِي" بتكرار الجملة مرتين[٢].

ومن ذلك حديث عبدالله بن عمرو ﷺ قال: تخلف عنا النبي ﷺ في سفر سافرناه، فأدركنا وقد حضرت صلاة العصر، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى: "وَيْلٌ لِلأعْقَابِ مِنْ النَّارِ"[٣]، هذه رواية مسلم، وفي روايات البخاري أنه قال ذلك مرتين أو ثلاثًا[٤].

وفي كتاب النبي ﷺ إلى هرقل جاءت بعض الروايات بقوله ﷺ: "أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ"[٥]، وفي رواية أخرى بتكرار (أسلم): "أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ"[٦].

١١- الحقيقة والمجاز:

ومن التنوع بين الروايات في الأساليب البلاغية أن تأتي رواية على الحقيقة والأخرى على المجاز، ومن ذلك حديث ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال حينما غلبه الوجع قبيل وفاته: "ائْتُونِي بِكَتِفٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لا تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا"[٧]، وفي رواية: "ائْتُونِي بِالكَتِفِ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٢٣٨، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٢٤١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٠، ٩٦، ١٦٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٧).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٩٤١، ٤٥٥٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٧٧٣).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣١٦٨).

والدَّوَاةِ. أو: اللَّوْحِ والدَّوَاةِ"[1]، وكلا الروايتين جاء التعبير عن المكتوب فيه على الحقيقة، وفي رواية جاء التعبير عنه بالمجاز: "ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا"[2]، فقوله: "بِكِتَابٍ" أي: بما يكتب فيه، فهو من التعبير عن الشيء باعتبار ما سيؤول إليه، وعده بعض الشراح من مجاز الحذف، أي: بأدوات الكتاب[3]. ورواية المجاز يحصل بها أسلوب الجناس بين (كتاب) و(كتابًا)[4].

١٢- الاختلاف في غالب نظم الحديث:

لا يقف الاختلاف بين روايات الحديث عند إبدال لفظة محل لفظة أو أسلوب محل أسلوب آخر في جملة محدودة، ضمن سياق تتفق الروايات في جملته على نظمه، وعلى أغلب ألفاظه وتراكيبه وأساليبه، بل يتعدى الاختلاف إلى تغيير غالب في نظم الحديث، بل إن بعض الأحاديث يقل في رواياتها الاتفاق في الألفاظ، حتى إنك لتظن أن الروايات ليست لحديث واحد، وإنما كل رواية هي حديث قائم بنفسه، وخاصة إذا كانت الروايات مختلفة إيجازًا وإطنابًا. وهذا النوع من الاختلاف قليل جدًا.

ومن ذلك حديث عمران بن حصين ﷺ في الصحيحين أن رجلاً عضَّ ذراع رجل، فجذبه، فسقطت ثنيته، فرفع إلى النبي ﷺ، فأبطله، وقال: "أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ" هذه رواية لمسلم[5]، وفي رواية للبخاري: فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقال: "يَعَضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ، لا دِيَةَ لَكَ"[6]، وفي رواية عند مسلم: فسقطت ثنيته أو ثناياه، فاستعدى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: "مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ آمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦٣٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١١٤).

(٣) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ٢٠٨/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦٧٣).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٨٩٢).

فِيكَ، تَقْضَمُهَا، كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ، ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعَضَّهَا، ثُمَّ انْتَزِعْهَا"[1]. فالاختلاف ظاهر بين الروايات في نظم الكلام.

ومن ذلك حديث أبي بكرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ"[2]، وفي رواية: "إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسلِمانِ بِسَيفَيْهِمَا فالقَاتِلُ والمقْتُولُ في النَّارِ"[3]، وفي رواية: "إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسلِمانِ بِسَيفَيْهِمَا فَكِلاهُما مِنْ أَهْلِ النَّارِ"[4]. والاختلاف بين هذه الروايات محدود بين (التقى، تواجه) و(فالقاتل والمقتول، فكلاهما) و(في النار، من أهل النار)، لكن الرواية الآتية تختلف عن هذه الروايات كثيرًا في اختيار اللفظ وصياغة التركيب: "إِذَا الْمُسْلِمانِ حَمَلَ أَحَدُهُما عَلَى أَخِيه السِّلاحَ فَهُما عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ، فإِذَا قَتَلَ أَحَدُهما صَاحِبَه دَخَلاها جَمِيعًا"[5]. لكن هذه الروايات كلها قائمة على أسلوب الشرط، مما يجعل الاختلاف بينها في النظم أقل من حديث عمران بن حصين ﷺ.

ومن ذلك حديث أنس بن مالك ﷺ في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: "ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ"[6]، وهذا لفظ البخاري، وجاءت هذه الرواية وغيرها مبنيًا نظمها على أسلوب التفصيل بعد الإجمال، وفي رواية جاء النظم مبنيًا على القصر: "لا يَجِدُ أَحَدٌ حَلاوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّهِ، وَحَتَّى أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٦٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣١، ٦٨٧٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٢٨٨٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٧٠٨٣).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٢٨٨٨).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٦، ٦٩٤١)، ومسلم في صحيحه: برقم (٤٣).

وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا"[1]، كما نلحظ بين الروايتين اختلافًا في التقديم والتأخير بين الجمل، وفي جملة كراهة العود في الكفر بنيت في الرواية الأولى على التشبيه، وفي الثانية على التفضيل، مع تقديم وتأخير بين طرفي التشبيه والتفضيل.

هذه جملة من الأساليب البلاغية التي تنوعت إليها الروايات المتعددة في أحاديث قليلة من صحيح البخاري، فكيف إذا جمعنا روايات الصحيح كله؟!

وفي دراسة علمية عن (الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد) توصل الباحث إلى أن عدد الأحاديث التي أخرجها الشيخان بسند واحد عن طريق شيخ واحد ثلاث مئة حديث وحديث واحد، كان عدد الأحاديث التي تطابقت متونها تطابقًا تامًا ثمانية وستين حديثًا، وعدد الأحاديث التي لم تتطابق سبعة وسبعين ومئة حديث، والباقي ست وخمسون حديثًا لا يحكم عليها بالتطابق أو عدمه؛ لعدم ذكر متونها في أحد الصحيحين أو كليهما[2].

وإذا كان الاختلاف بين الروايات أكثر من الاتفاق فيما بينها في الأحاديث التي أخرجها الشيخان بسند واحد عن طريق شيخ واحد، فكيف بما أخرجاه بغير هذه الصورة؟!، ثم كيف بما أخرجه غيرهما؟!

وهذا التنوع في الأساليب له دلالات في الدرس البلاغي:

أولها: تعدد الروايات له أثر إيجابي في البلاغة العربية، إذ يغني هذا التعدد الدرس البلاغي، ويمده بشواهد على أساليب بلاغية من الطبقة العالية من الكلام البليغ، سواء كانت الرواية من تعبير النبي ﷺ أو من تعبير الرواة. وهذا أثر مفيد ووجه حسن لاختلاف الروايات.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٠٤١).

(٢) الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد، لحسن محمد عبه جي، مجلة جامعة الملك سعود، م١٦، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢): ١٠٢٥.

ثانيها: تعدد الروايات له أثر في بيان بعضها لدلالة بعض، فقد تأتي رواية على أسلوب، ويتبين المعنى البلاغي لهذا الأسلوب من رواية أخرى، ومن أمثلة ذلك حديث عبادة بن الصامت ﷺ السابق ذكره في الاختلاف بين الروايات خبرًا وإنشاءً، ففي رواية جاء الكلام بأسلوب الخبر: "أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا..."، وفي رواية ثانية جاء الكلام بأسلوب الأمر: "بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا"، وفي رواية ثالثة جاء بأسلوب الاستفهام: "أَتُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا". وتدل رواية الأمر على أن الخبر في الرواية الأولى والاستفهام في الرواية الثالثة يراد بهما الطلب.

ثالثها: لا تتفق روايات بعض الأحاديث على أسلوب واحد يقوم عليه نظم الحديث، مما يعني أن الظاهرة الأسلوبية قد تتخلف بين الروايات على مستوى الحديث كله، كما تتخلف بين الروايات على مستوى جزء من الحديث، وأما الاختلاف بين روايات جملة أو أكثر من الحديث في أساليب بلاغية مع بقاء الظاهرة الأسلوبية فهذا كثير، وخاصة في الأحاديث القصيرة.

رابعها: إشكالية نسبة البلاغة إلى النبي ﷺ في الأحاديث متعددة الروايات، التي اختلف فيها نظم الكلام وأساليبه البلاغية، وصار الكلام يتردد بين أن يكون بلاغة النبي ﷺ أو بلاغة الرواة الذين رووه بالمعنى. وهنا يقف الدارس للبلاغة النبوية أمام هذه الروايات متسائلاً: أي هذه الأساليب المختلفة هو الأسلوب الذي تكلم به النبي ﷺ؟ وأي تلك التراكيب المختلفة هو الذي يمكن من خلاله أن نتلمس جماليات التراكيب في البلاغة النبوية؟ وأي تلك الألفاظ المترادفة هو الذي ينبئ عن جماليات اختيار المفردة في البلاغة النبوية؟ هل يمكن أن نتبين الرواية التي تعبر عن البلاغة النبوية؟ وهل سيؤثر تعدد الروايات في معرفة الخصائص البلاغية في الخطاب النبوي؟ وهنا يأتي السؤال المنهجي المهم الذي يجيب على تلك التساؤلات: ما المنهجية البلاغية في تحليل الحديث النبوي الذي اختلفت رواياته؟ وهذا بيت القصيد من هذا البحث، وسأتناوله في المبحث القادم.

* * *

المبحث الثاني: المنهجية البلاغية في تحليل الحديث النبوي الذي اختلفت رواياته

تقدم هذه المنهجية جملة من الإجراءات التي تسعى بمجموعها إلى معالجة إشكالات دراسة البلاغة النبوية في ظل تعدد روايات الحديث، سواء منها ما يتعلق بالأساليب أم بالألفاظ.

وأذكر بأن الدراسة تتناول الحديث الذي رواه صحابي واحد، أو الذي اتحدت فيه القصة ولو تعددت رواته من الصحابة. أما الأحاديث التي اختلفت ألفاظها مع اختلاف مخارجها ولم تتحد فيها القصة فإن كل حديث منها مستقل بذاته، ولا يعد ذلك من اختلاف الروايات وإنما هو من التشابه اللفظي بين الأحاديث، وليست هذه من مجال البحث.

أولاً: الجمع بين الروايات الصحيحة.

من الأهمية حينما يريد الدارس تحليل الحديث النبوي تحليلاً بلاغيًا أن يجمع بين روايات الحديث الصحيحة.

وتقييد الروايات بـ(الصحيحة) أمر ينبغي التنبه إليه، حتى لا يثبت الدارس للنبي ﷺ ما لم يقله. وقد حصل عند البلاغيين التمثيل بالحديث الضعيف، كما عند الشريف الرضي في "المجازات النبوية"، وابن الأثير في "المثل السائر"، وابن أبي الإصبع في "تحرير التحبير"، والعلوي في "الطراز"، ومن أخذ عنهم من غير تمييز وقع في مثل ما وقعوا فيه. على أنه يحمد لهم عنايتهم ببلاغة الحديث النبوي، واستشهادهم به، واستكثار بعضهم له، كما يحمد لبعض المتأخرين من المعاصرين العناية بدراسة البلاغة النبوية من الأحاديث الصحيحة، وفي دواوينها الصحيحة[1].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: "شرح أحاديث من صحيح البخاري" للدكتور محمد محمد أبو موسى، و"البلاغة النبوية في أحاديث الترغيب والترهيب في الصحيحين" لعبد الله المسعود، و"أساليب التعبير في الحديث النبوي من خلال صحيح البخاري" لجمال محمد، و"بلاغة التراكيب في القصص النبوي في الصحيحين" لمحمد الطباخ، و"أساليب القصر في الصحيحين" لعامر الثبيتي، و"أثر التشبيه في تصوير المعنى: قراءة في صحيح مسلم" لعبد الباري طه سعيد، و"المحسنات البديعية في الصحيحين" لهكزيمان ناصر.

ولا يلزم من صحة الحديث، أو كونه في الصحيحين، صحة سائر رواياته خارج الصحيحين، فقد تأتي رواية أخرى بزيادة على الرواية الصحيحة، لكن سندها لم يصح، بل قد يصح السند ولا تصح الزيادة، كحديث ابن عمر ﷺ في الصحيحين أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل؟ فقال رسول الله ﷺ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً، تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى"[1]، وفي رواية في غير الصحيحين: "صَلَاةُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى" بزيادة (النهار)، قال ابن الملقن في تخريج هذه الرواية: ((هذا الحديث أصله في الصحيحين بدون ذكر (النهار)، ورواه بذكره أحمد في "مسنده"، وأبو داود والنسائي وابن ماجه في "سننهم"، والترمذي في "جامعه"، وابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما"، بأسانيد صحيحة. قال الترمذي: اختلف أصحاب شعبة في هذا الحديث، فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم. قال: والصحيح ما روي عن ابن عمر أنه عليه السلام قال: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى". وروى الثقات عن ابن عمر عن النبي ﷺ فلم يذكروا فيه صلاة النهار. وقال أبو داود: هذه سنة تفرد بها أهل مكة. وقال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ، يعني الذي فيه ذكر (النهار). وكذا قال الحاكم في "علوم الحديث": هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر (النهار) فيه وهم. وكذا قال الدارقطني في "علله": إن ذكر (النهار) وهم...))[2]، وأنكر ابن تيمية هذه الزيادة من جهة سياق الحديث، بعد أن أعلها من جهة الرواية، قال: ((معلوم أنه لو قال: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة، لم يجز ذلك، وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة، كما ثبت في الصحيحين، والسائل إنما سأله عن صلاة الليل، والنبي ﷺ وإن كان قد يجيب عن أعم مما سئل عنه، كما في حديث البحر لما قيل له: إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ"، لكن يكون الجواب منتظمًا، كما في هذا الحديث. وهناك إذا ذكر (النهار) لم يكن الجواب

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٩٩٠)، ومسلم في صحيحه: برقم (٧٤٩).

(٢) البدر المنير، لابن الملقن: ٣٥٧-٣٥٨.

منتظمًا، لأنه ذكر فيه قوله: "فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ" وهذا ثابت في الحديث لا ريب فيه))[1].

ومعرفة الصحيح من غيره يُرجع فيها إلى أهل الحديث. وكتبهم في تخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها كثيرة متنوعة[2].

وتأتي أهمية جمع الروايات لأمور:

١- تكامل النص النبوي.

فثمة اختلاف بين روايات الحديث الواحد من حيث الزيادة والنقصان، وبعض المحدثين ربما اختصر الحديث في موضع من كتابه وأتمه في موضع آخر، وربما قطّع الحديث الواحد في أكثر من موضع. ويصنع مثل هذا أصحاب المدونات التي تصنف الأحاديث على الأبواب والموضوعات، كالصحاح والسنن. أما المدونات التي تصنف

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢١/ ٢٨٩-٢٩٠. وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى: ٢/ ٤٨٧ أن البخاري سُئل عن هذه الرواية فصححها.

(٢) ينظر على سبيل المثال: في كتب الموضوعات: "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" و"العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" كلاهما لابن الجوزي، و"الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للشوكاني (ت١٢٥٠هـ). وفي الأحاديث المشتهرة: "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للسخاوي، و"كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" للعجلوني (ت١١٦٢هـ). وجمع علي حسن الحلبي وآخرون الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمشتهرة في موسوعة باسم: "موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة". ومن مؤلفات الحافظ ابن حجر في التخريج: "الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف"، و"التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، و"الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، و"نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار"، وجمع وليد الحسين وآخرون أحكام الحافظ ابن حجر وتعليقاته على الأحاديث في كتبه المطبوعة في موسوعة باسم: "موسوعة الحافظ ابن حجر الحديثية". ومن مؤلفات العلامة الألباني ما كتبه في تمييز صحيح "السنن الأربعة" من ضعيفها، وكذلك "الأدب المفرد" للبخاري، و"التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان"، و"الترغيب والترهيب" للمنذري، و"الجامع الصغير" للسيوطي، و"سلسة الأحاديث الصحيحة"، و"سلسلة الأحاديث الضعيفة"، و"إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل"، وتخريج أحاديث "مشكاة المصابيح"، وغيرها كثير. ودواوين الحديث الكبار قد خدمت تحقيقًا وتخريجًا.

الأحاديث على الرواة من الصحابة أو الشيوخ كالمسانيد والمعاجم فإنهم لا يفعلون ذلك، لاهتمامهم بإيراد الحديث بسياقه كما سمعوه، ولهذا يحسن الرجوع إلى هذه المدونات لإيراد السياق الكامل للحديث الصحيح[1].

ومثال ذلك رسالة النبي ﷺ إلى هرقل، رواها أحمد والشيخان بروايات عديدة، لم يكتمل في واحدة منها نص الرسالة، وبالجمع بين الروايات فإن تمام الرسالة هو:

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.
مِنْ مُحَمَّدٍ [عَبْدِاللَّهِ] وَرَسُولِهِ.
إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ.
سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى.
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، [وَأَسْلِمْ] يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَ[إِنَّ] عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ، وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لا نَعْبُدَ إِلا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ"[2]، وما بين المعقوفتين مزيد على روايات أخرى.

ومن ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو ﷺ قال: تخلف عنا النبي ﷺ في سفر سافرناه، فأدركنا وقد حضرت صلاة العصر، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى: "وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِن النَّارِ" وفي بعض روايات الحديث نادى مرتين أو ثلاثًا، وفي بعضها قال: "وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِن النَّارِ، أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ"[3]، وبتكامل النص النبوي يجد الدارس البلاغي أمامه أساليب

---

(١) أفادني بهذا الشيخ عبدالعزيز الطريفي في تعليقه على مسودة البحث، وفي لقائي به عصر يوم الإثنين ١٤٣٣/٦/٩هـ، في مسجد حارته بحي الملقا في الرياض.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: ٢٠١/٤، والبخاري في صحيحه: برقم (٧، ٢٩٤١، ٤٥٥٣، ٦٢٦٠)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٧٧٣).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده: ٤١٢/١١، ٥٥٨، ٦٧٢، والبخاري في صحيحه: برقم (٦٠، ٩٦)، ومسلم في صحيحه: برقم (٢٤١).

متنوعة لا يجدها في رواية واحدة، ففي هذا الحديث مثلاً سيتناول التكرار لجملة (وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِن النَّارِ)، والفصل والوصل بين جملتي الحديث، وتأكيد الأمر بالإسباغ للتعريض في الجملة السابقة، وملاءمة الأمر بالإسباغ للمقام، والتقديم والتأخير بين المعاني، وهذه أمور بلاغية لن يتناولها في الرواية الأولى لو اقتصر عليها.

فينبغي لدارس البلاغة النبوية أن يضع بين يديه نصًا متكاملاً، يجمع الروايات الصحيحة للحديث، حتى يكون قابلاً للدراسة من جميع وجوهه.

والجمع بين الروايات في نص واحد بما يسمى: التلفيق بين الروايات، أو: جمع المفترق، يصنعه بعض المحدثين، وهو كثير في صحيح مسلم، ويصنعه البخاري أحيانًا، ورخص فيه جمهور المحدثين، وكثيرًا ما يصنعه أصحاب المغازي والسير[1]، ومن أمثلته ما رواه الشيخان بسندهما عن الزهري في قصة الإفك قال: حدثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض، وأثبت له اقتصاصًا، وقد وعيت عن كل رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضًا، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض، قالوا: قالت عائشة.... وذكر القصة[2].

قال ابن كثير: ((إذا روَى الحديث عن شيخين فأكثر، وبين ألفاظهم تباين، فإن ركب السياق من الجميع، كما فعل الزهري في حديث الإفك، حين رواه عن سعيد بن المسيب وعروة وغيرهما عن عائشة، وقال: كُلٌّ حدثني طائفة من الحديث، فدخل حديث بعضهم في بعض، وساقه بتمامه– فهذا سائغ، فإن الأئمة قد تلقوه عنه بالقبول،

---

(١) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي: ٣/ ٢٠٨–٢١١، وجمع المفترق من الحديث النبوي، للشمالي: ١٩–٢٨، والاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد، لحسن محمد عبه جي، مجلة جامعة الملك سعود، م١٦، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢): ١٠٥٢.

(٢) ينظر: صحيح البخاري: برقم (٢٦٣٧، ٢٦٦١)، وصحيح مسلم: برقم (٢٧٧٠).

وخرجوه في كتبهم الصحاح وغيرها. وللراوي أن يبين كل واحدة منها عن الأخرى، ويذكر ما فيها من زيادة ونقصان، وتحديث وإخبار وإنباء. وهذا مما يعنى به مسلم في صحيحه، ويبالغ فيه، وأما البخاري فلا يعرج على ذلك ولا يلتفت إليه، وربما تعاطاه في بعض الأحايين، والله أعلم، وهو نادر))[1]، وزعم العيني عند صنيع الزهري في حديث الإفك أن المسلمين أجمعوا على قبوله منه والاحتجاج به[2]، وفي حكاية الإجماع نظر؛ فقد نقل القاضي عياض انتقاد بعض العلماء للزهري، قال: ((هو مما قد انتقد قديمًا على الزهري؛ لجمعه الحديث عنهم، وإنما عند كل واحد منهم بعضه، وقيل: كان الأولى أن يذكر حديث كل واحد منهم بجهته. ولا دَرَك على الزهري في شيء منه؛ لأنه قد بين ذلك في حديثه، والكل ثقات أئمة لا مطعن فيهم، فقد علم صحة الحديث، ووثق كل لفظة منه، إذ هي عن أحدها ولا الأربعة الأقطاب عن عائشة))[3].

وقد تتبع بعض العلماء روايات صحيح البخاري، وصاغوا كل حديث برواياته في نص واحد، كما صنع الألباني في "مختصر صحيح البخاري".

وهو عمل يحتاج في كثير من الأحاديث إلى دقة في معرفة موضع النقص، وترتيب النظم، والصناعة الحديثية، والذوق البلاغي، فيُتنبه. وعلى البلاغي أن يرجع في ذلك إلى عمل المحدثين، وضوابطهم، وأن يستعين بأهل الحديث في تحكيم عمله وتصويبه.

٢- معرفة مقام الخطاب.

قد يرد الخطاب النبوي في رواية دون ذكر لمقامه، خاصة فيما يتعلق بسبب وروده، وتأتي رواية أخرى مبينة له، والدارس لبلاغة النص -أيًا كان النص- يهمه معرفة المقام ليحلل النص في ضوئه، فإن المقام يكشف أسرار اختيار الألفاظ والتراكيب والأساليب، والعدول من لفظ إلى لفظ ومن أسلوب إلى آخر.

---

(١) اختصار علوم الحديث، لابن كثير: ١٤٢.

(٢) ينظر: عمدة القاري، للعيني: ٣٣٢/١٣.

(٣) إكمال المعلم، للقاضي عياض: ٢٨٦/٨.

وقد نبه الشافعي إلى أهمية معرفة السبب في وضوح الدلالة، قال في حديثه عن العلل في الأحاديث: ((فأما المختلفة التي لا دلالة على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل أمره موتفق صحيح، لا اختلاف فيه ورسول الله عربي اللسان والدار، فقد يقول القول عامًا يريد به العام، وعامًا يريد به الخاص... ويُسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر عنه الخبر متقصًى، والخبر مختصرًا، والخبر فيأتي ببعض معناه دون بعض. ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه، ولم يدرك المسألة، فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يَخرُج عليه الجواب))[1].

ومعرفة أسباب ورود الحديث لفهم سياق الحديث وتحليل بلاغته كمعرفة أسباب نزول القرآن، قال الشاطبي: ((معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران:

أحدهما: أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب، من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب، أو المخاطَب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام، لفظه واحد ويدخله معان أخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه. ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط؛ فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتض الحال. وينشأ عن هذا الوجه:

---

(١) الرسالة، للشافعي: ٢١٣.

الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع))[1]، ثم قال: ((وقد يشارك القرآن في هذا المعنى السنة، إذ كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك))[2].

ومن أمثلة ذلك ما أخرجه البخاري بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أن أباه ﷺ أخبره أن رسول الله ﷺ قال: "إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِيّ امْرَأَتِكَ"[3]، وهذه الرواية جاءت بلا سبب للقول، لكن وردت روايات أخرى في الصحيحين تبين سببه ومقامه، ومن هذه الروايات ما أخرجه البخاري عن سعد ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع، من وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفاتصدق بثلثي مالي؟ قال: "لا" قلت: بالشطر؟ فقال: "لا" ثم قال: "الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ -أو: كَثِيرٌ-. إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً، يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِيّ امْرَأَتِكَ"[4].

ومن الأمثلة التي لا تتبين بعض وجوه البلاغة في الحديث إلا بمعرفة سبب وروده ما رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال في ماء البحر: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ"[5]، وفي رواية أن النبي ﷺ قال ذلك جوابًا لسؤال رجل سأل النبي ﷺ فقال: يا

---

(١) الموافقات، للشاطبي: ٤/ ١٤٦.

(٢) المرجع السابق: ٤/ ١٥٥.

(٣) أخرج هذه الرواية البخاري في صحيحه: برقم (٥٦).

(٤) أخرج هذه الرواية البخاري في صحيحه: برقم (١٢٩٥)، والحديث برواياته أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٦، ١٢٩٥، ٢٧٤٢، ٢٧٤٤، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤، ٥٦٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٣٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦٢٨).

(٥) مسند أحمد: ١٢/ ١٧١، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه المسند: ٧/ ٧٢.

رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفَنتوضأ بماء البحر؟ فأجابه النبي ﷺ. وفي رواية أن السائل ناس صيادون في البحر[1].

والروايات التي بينت سبب ورود الحديث لها أثر في توجيه بلاغته، وعلى سبيل المثال فإنه يتوجه على هذه الروايات السؤال عن سبب عدول النبي ﷺ عن مطابقة الجواب للسؤال، حينما زاد في جوابه بيان حل ميتة البحر، وهو لم يُسأل إلا عن طهورية مائه، فأفاد السائل غير ما سأل عنه؛ لأنه مما يحتاج إليه، ويتعلق هذا بالفن البلاغي (الأسلوب الحكيم)[2]، قال العظيم أبادي: ((المفتي إذا سئل عن شيء وعلم أن للسائل حاجة إلى ذكر ما يتصل بمسألته استحب تعليمه إياه؛ لأن الزيادة في الجواب بقوله: "الْحِلُّ مَيْتَتُهُ" لتتميم الفائدة وهي زيادة تنفع لأهل الصيد، وكأن السائل منهم[3]، وهذا من محاسن الفتوى))[4].

ومن ذلك حديث عمر بن أبي سلمة ﷺ في الصحيحين، قال: كنت غلامًا في حَجْر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: "يَا غُلامُ، سَمِّ

---

(١) ينظر الحديث برواياته في: مسند أحمد: ١٤/ ٣٤٩ و٤٨٦ و١٥/ ٤٩، وسنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، برقم (٨٣)، وسنن الترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، برقم (٦٩)، وسنن النسائي: كتاب الطهارة، باب ماء البحر، برقم (٥٩)، وسنن ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر، برقم (٣٨٦، ٣٨٧). وصححه جمع من المحدثين، منهم البخاري، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي، والطحاوي، وابن مندة، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وعبد الحق الإشبيلي، وابن عبد البر، والنووي، وغيرهم، نقل ذلك عن جمع منهم ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة المغيرة بن أبي بردة: ٤/ ١٣١، والتلخيص الحبير: ١/ ٩-١٠، وشعيب الأرناؤوط وصاحبه في تحقيق المسند بإشراف التركي: ١٢/ ١٧١.

(٢) هو: تلقي المخاطب بغير ما يترقب، أو السائل بغير ما يتطلب. وينظر: مفتاح العلوم: ٣٢٧، وشروح التلخيص: ١/ ٤٧٩، ومعجم المصطلحات البلاغية: ١/ ١٩٩.

(٣) بل هو منهم كما ورد في الروايات الأخرى، ولعل اللفظة (كان) على التحقيق، وليس (كأن) المهموزة على الظن.

(٤) عون المعبود: ١/ ١٠٧.

اللّٰهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ" فما زالت تلك طِعمتي بعد[1]، وفي رواية للإمام أحمد عن عمر بن أبي سلمة ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: "سَمِّ اللّٰهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ"[2]، فلم يذكر سبب الحديث، وكذا رواه الدارمي عن عمر بن أبي سلمة ﷺ أن النبي ﷺ قال له: "سَمِّ اللّٰهَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ"[3]. ومعرفة سبب الحديث كان له أثر في صرف بعض العلماء دلالة الأمر من الوجوب إلى التأديب والندب، لكون المأمور صغيرًا لم يبلغ بعد[4]. كما أن الرواية التي بينت سبب الورود يرد عليها فن (الأسلوب الحكيم)؛ لأن الخطأ الذي حصل من الصحابي وذكرته الروايات يتعلق بأمره بالأكل مما يليه، لكن النبي ﷺ زاد الأمر بالتسمية، والأكل باليمين. إلا أن ثمة رواية أخرى رواها الإمام أحمد وغيره عن عمر بن أبي سلمة ﷺ قال: دعاني رسول الله ﷺ لطعام يأكله، فقال: "أُدْنُ، فَسَمِّ اللّٰهَ ﷻ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ"[5]، وهذه الرواية تفيد أن الأوامر جاءت قبل الأكل، أي قبل أن يحصل الخطأ.

فهل يقال: إنهما حديثان يرويان حالين مختلفين، وليسا روايتين لحديث واحد، خاصة أنني لم أجدهما مجتمعين في رواية واحدة؟ كما أن عمر ﷺ كان غلامًا في حجر النبي ﷺ، فلا يبعد تكرر ذلك منه فيتكرر إرشاده، فتختلف الروايات حسب المقامات. لكن مجيئهما من مخرج واحد وتعامل المحدثين معهما على أنهما روايتان لحديث واحد يضعف هذا الاحتمال إن لم يرده.

أو يقال: إن النبي ﷺ أمر عمر ﷺ بهذه التوجيهات الثلاثة حينما دعاه إلى الأكل، ولما وقع منه الخطأ أمره بالأكل مما يليه، لكن عمر جمع هذه التوجيهات في سياق واحد، من غير تفريق بين ما جاء قبل أو بعد؟ وقد يقوي هذا الاحتمال أن الحديث لم يرو

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٣٧٦)، ومسلم في صحيحه: برقم (٢٠٢٢).

(٢) مسند أحمد: ٢٥٤/٢٦، وصححه محققه شعيب الأرناؤوط.

(٣) سنن الدارمي: ١٢٨٥، وقال محققه حسين سليم أسد الداراني: ((إسناده قوي)).

(٤) ينظر: علم أسباب ورود الحديث، لطارق الأسعد: ١٩٠-١٩١.

(٥) مسند أحمد: ٢٥٧/٢٦، وصحح إسنادها محققه شعيب الأرناؤوط.

بالحالين مجتمعين، فكان الهم منصرفًا لسياق الأوامر كلها بغض النظر عن محل كل منها، كما يقويه رواية في الصحيحين عن عمر بن أبي سلمة ﷺ قال: أكلت يومًا مع رسول الله ﷺ طعامًا، فجعلت آكل من نواحي الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: "كُلْ مِمَّا يَلِيكَ"[1]، فهذه الرواية تفيد اقتصار النبي ﷺ على الأمر المتعلق بالخطأ، وأما التسمية والأكل باليمين فكان الأمر بهما حين الدعوة إلى الطعام، ولا يرد على هذا الاحتمال التوجيه بالأسلوب الحكيم. لكن قد يقال: إن راوي الحديث من جهة الصحابي أو غيره اقتصر على بعض لفظ الحديث دون بعض مراعاة لمقام ما، وهذا يفعله بعض المحدثين، كما هو عند البخاري.

أو يقال: إن النبي ﷺ كرر أوامره لعمر ﷺ قبل الأكل، وبعد الخطأ، فيرد التوجيه بالأسلوب الحكيم؟ وهذا متوجه عملاً بظاهر الروايات، والله أعلم.

وللعلماء عناية بأسباب ورود الحديث، وعدوه نوعًا من أنواع علومه[2]، وألفوا فيه، ومن المؤلفات المطبوعة: "اللمع في أسباب ورود الحديث" للسيوطي، و"البيان والتعريف في أسباب الحديث الشريف" لابن حمزة الحسيني، ومن المعاصرين: "علم أسباب ورود الحديث" للدكتور طارق الأسعد.

٣- الحذر من أن يثبت الدارس للنبي ﷺ بلاغة في الحديث تنفيها رواية أخرى صحيحة، أو ينفي عن النبي ﷺ بلاغة أثبتتها رواية أخرى صحيحة.

ووقع مثل ذلك لبعض شراح الحديث، ومن ذلك قول النووي في شرحه لحديث: "مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"[3]، قال: ((إنما قال ﷺ: "نَحْوَ وُضُوئِي" ولم يقل: مثل؛ لأن حقيقة مماثلته ﷺ لا يقدر

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٣٧٧)، ومسلم في صحيحه: برقم (٢٠٢٢).

(٢) ينظر مثلاً: محاسن الاصطلاح، للبلقيني: ٦٩٨، وتدريب الراوي: ٩٢٨/٢. وينظر: أسباب ورود الحديث، لرأفت سعيد: ٩٤، وعلم أسباب ورود الحديث، لطارق الأسعد: ١٧٥-١٩٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٥٩)، ومسلم في صحيحه: برقم (٢٢٦)، عن عثمان بن عفان ﷺ.

عليها غيره))[1]، وتعقبه ابن حجر في شرح صحيح البخاري قائلاً: ((لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف [يعني البخاري] في الرقاق، من طريق معاذ بن عبدالرحمن عن حمران عن عثمان، ولفظه: "مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الوُضُوء"، وله في الصيام من رواية معمر: "مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوئِي هَذَا"، ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمران: "تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِي هَذَا". وعلى هذا فالتعبير بـ(نحو) من تصرف الرواة؛ لأنها تطلق على المثلية مجازًا، ولأن (مثل) وإن كانت تقتضي المساواة ظاهرًا لكنها تطلق على الغالب، فبهذا تلتئم الروايتان، ويكون المتروك بحيث لا يخل بالمقصود. والله تعالى أعلم))[2].

وتناول أحد الباحثين في البلاغة النبوية (دقة استخدام الكلمة في الحديث النبوي الشريف)، وقد أحسن فيما ذكره من أمثلة تبين دقة النبي ﷺ في اختيار الكلمة الملائمة للسياق، ومما تناوله كلمتي (الفاه، والجوف) في حديثين مرفوعين رواهما أنس بن مالك ﷺ، هما:

١- "لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنَّ لَهُ وَادِيًا آخَرَ، وَلَنْ يَمْلأَ فَاهُ إِلاَّ التُّرَابُ، وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ"[3].

٢- "لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلاَ يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلاَّ التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ"[4].

وتناول الباحث الفرق بين التعبير بـ(فاه) في الحديث الأول، والتعبير بـ(جوف) في الثاني، ورأى أن من أسرار الاختلاف في التعبير: اختلاف الحديثين في سعة الأودية؛ فالحديث الأول عبر بواديين وهما أقل سعة من الثلاثة، فناسب ذكر الفم وهو أقل سعة من الجوف الذي جاء التعبير به مع الثلاثة[5].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ٣/ ١٠٨.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ١/ ٢٦٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٤٣٩)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٠٤٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٠٤٨).

(٥) ينظر: البلاغة النبوية بين التنظير والتطبيق، للدكتور غالب الشاويش: ٣٥٢.

وقد فات الباحث أن الحديثين وردا عن أنس ﷺ، روى الأول عنه الزهري، والثاني قتادة، فهل هما روايتان لحديث واحد؟ أو هما حديثان؟

فإذا كانا روايتين لحديث واحد فالاختلاف من تصرف الرواة.

وإن كانا حديثين فيشكل على التحليل وجود رواية أخرى لرواية الزهري تذكر الفم مع الأودية الثلاثة، كما روى أحمد والترمذي بسندهما عن ابن شهاب الزهري قال: حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: "لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَالِثٌ، وَلا يَمْلَأُ فَاهُ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ"[1]. فهل مع هذه الرواية سيبقى توجيه سر التعبير بين الكلمتين؟ إلا أن يكون التفريق الذي ذكره الباحث يرجح رواية الواديين على الثلاثة، خاصة أنها رواية الأكثرين، والله أعلم.

ويدخل في هذه الفائدة تمييز المدرج في متن الحديث، فربما تناول البلاغي المدرج على أنه من لفظ النبي ﷺ، فأثبت له بلاغة، وهو ليس منه. والإدراج في المتن عند المحدثين: أن يقع في متن الحديث لفظ لأحد الرواة، متصل بلفظ النبي ﷺ، وكأنه منه، وليس في ظاهر السياق ما يدل على أنه لفظ الراوي، لكن تدل الروايات الأخرى على أنها من لفظه لا من لفظ النبي ﷺ[2]. وقد يكون الإدراج في أول المتن، أو وسطه، أو آخره، وأكثر ما يقع في آخره كما ذكر ابن حجر[3]. وأسباب الإدراج متنوعة، وذكر السخاوي أن أكثر ما يقع الإدراج بسببه: تفسير لفظ غريب في الحديث[4]. ويعرف المدرج في متن الحديث من وجوه، ذكرها الحافظ ابن حجر:

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده: (١٣٤٧٦)، والترمذي في سننه: (٢٣٣٧) واللفظ له، وقال: ((حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه))، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٥٤٠/٢.

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٨١١/١، ومقدمة محقق "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي: ٦٦/١-٦٧.

(٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٨١٢/١، ومقدمة محقق "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي: ٦٨/١-٧١.

(٤) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي: ٨١/٢، وينظر: مقدمة محقق "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي: ٧٥/١.

الأول: أن يستحيل إضافته إلى النبي ﷺ.

الثاني: أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمعه من النبي ﷺ.

الثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج عن قول النبي ﷺ: بأن يضيف الكلام إلى قائله[1]، وذكر السخاوي أن هذا الوجه هو أكثر الوجوه[2].

ومن أمثلة الإدراج حديث أبي هريرة ﷺ في الصحيحين، قال: قال رسول الله ﷺ: "لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ" والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك[3]. هذه رواية البخاري، وظاهرها أن قوله: ((والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله...)) مرفوع إلى النبي ﷺ، ولذا استشكل بعض الشراح قوله: ((وبر أمي)) فإن النبي ﷺ لا أمّ له حينئذ، ووجهه الكرماني بأنه لتعليم الأمة، أو على تقدير فرض حياتها، أو المراد بها أمه من الرضاعة، وهي حليمة السعدية[4]. وفي جملة القسم هذه مباحث بلاغية يتناولها دارس البلاغة النبوية، على أنها من لفظ النبي ﷺ. لكن رواية مسلم بينت أن هذا القول من لفظ أبي هريرة ﷺ، حيث قال: ((والذي نفس أبي هريرة بيده...))، ولذا نص المحدثون على أن هذا القول مدرج، وليس هو من لفظ النبي ﷺ[5]. وقد عد هذا الإدراج مثالاً على ما يستحيل إضافته إلى النبي ﷺ، قال ابن حجر: ((هذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ، إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكًا، وأيضًا فلم يكن له أم يبرها، بل هذا من قول أبي هريرة ﷺ، أُدرج في المتن))[6].

---

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٨١٢/١، وفتح المغيث، للسخاوي: ٨٧/٢-٨٨.

(٢) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي: ٨٨/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٥٤٨)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٦٦٥).

(٤) ينظر: صحيح البخاري بشرح الكرماني (الكواكب الدراري): ٩٦/١١، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ١٧٦/٥.

(٥) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ١٧٦/٥.

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٨١٣/١.

ثانيًا: دراسة اللفظ المتفق عليه وترك المختلف فيه.

وهذا يشمل نوعين:

الأول: دراسة الأحاديث متفقة الروايات على لفظ واحد.

فثمة أحاديث تتفق على لفظ واحد ورواياتها متعددة، وقد يكون اللفظ المتفق عليه مرويًا من طريق أكثر من صحابي. وذكر بعض العلماء أن الخلاف في الرواية بالمعنى لا يجري فيما تعبد بلفظه، كالأذان والإقامة والتشهد وأذكار الصلاة ونحوها[1].

ومن الأمثلة على هذه الأحاديث التي لم يختلف فيها لفظ النبي ﷺ مع تعدد رواياتها في الصحيحين وغيرهما: حديث أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: "مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"[2]، وحديث جابر بن عبدالله ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "الحَرْبُ خَدْعَةٌ"[3].

وهذه الأحاديث وإن كانت غير كثيرة تُعد مصدرًا يُطمأن إليه في دراسة الخصائص البلاغية في الخطاب النبوي، وفي نسبتها إلى البلاغة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

على أنه ينبغي التنبه إلى أن هذه الأحاديث قد تتفق رواياتها على لفظ الخطاب النبوي، لكنها تختلف في لفظ المخاطَب، وقد يكون لهذا أثر في دراسة البلاغة النبوية، ومن ذلك حديث أبي موسى الأشعري ﷺ المذكور آنفًا، فإن لفظ السائل جاء على روايتين: الأولى: (أي الإسلام أفضل؟) والثانية: (أي المسلمين أفضل؟)، وقد تناول شراح الحديث إشكالية مطابقة الجواب للسؤال في الرواية الأولى، بخلاف الرواية الثانية فإنها مطابقة، وقد أفادوا من الرواية الثانية في توجيه الرواية الأولى[4].

---

(١) ينظر: الرواية بالمعنى في الحديث النبوي، لعبدالمجيد بيرم: ٤٣، ومناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، للشايجي ونوح: ٧٦، ٧٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١١)، ومسلم في صحيحه: برقم (٤٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٠٣٠)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٧٣٩).

(٤) ينظر: فتح الباري، لابن حجر: ٥٥/١، وعمدة القاري، للعيني: ٢٢٣/١.

الثاني: دراسة اللفظ المتفق عليه بين الروايات المختلفة.

وهذا النوع كثير في الأحاديث مختلفة الروايات، فإنها تتفق على ألفاظ وتراكيب، وتختلف في أخرى، وبالرجوع إلى ما ذكرته في المبحث الأول من الروايات المختلفة يجد القارئ الأمثلة الكثيرة على هذا النوع. فيتناول الدارس للبلاغة النبوية ما اتفقت الروايات فيه على اللفظ، لأنه سيكون حينئذ هو لفظ النبي ﷺ، لا لفظ الرواة، ويكون الدارس بذلك مطمئنًا إلى نسبة البلاغة إلى النبي ﷺ. وأما ما اختلفت فيه الروايات ولم يتحقق من لفظ النبي ﷺ فإن الأسلم أن يدع البحث في بلاغته من جهة نسبتها إلى النبي ﷺ. وقد أشار إلى ذلك ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة ﷺ قال: سئل النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: "إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ" قيل: ثم ماذا؟ قال: "الجِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" وفي رواية: "جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" قيل: ثم ماذا؟ قال: "حَجٌّ مَبْرُورٌ"[1]، فعند شرح الحديث بالرواية التي ذكرت (الجهاد) معرفة أثار الكرماني سؤالاً: ((لم عرّف الجهاد، ونكّر الإيمان والحج؟)) وأجاب بجوابين أحدهما نحوي، والآخر بلاغي، وقال في توجيه التعريف بلاغة: ((أما من جهة المعاني فهو أن الإيمان والحج لا يتكرر وجوبه، بخلاف الجهاد، فإنه قد يتكرر، فالتنوين للإفراد الشخصي، والتعريف للكمال، إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل))[2]. قال ابن حجر بعد أن أشار إلى رواية التنكير وأورد كلام الكرماني: ((وتُعقب عليه بأن التنكير من جملة وجوهه التعظيم، وهو يعطي الكمال. وبأن التعريف من جملة وجوهه العهد، وهو يعطي الإفراد الشخصي، فلا يسلم الفرق)) ثم قال: ((وقد ظهر من رواية الحارث التي ذكرتها أن التنكير والتعريف فيه من تصرف الرواة، لأن مخرجه واحد، فالإطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائلة، والله الموفق))[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٦)، ومسلم في صحيحه: برقم (٨٣).

(٢) الكواكب الدراري، للكرماني: ١٢٧/١.

(٣) فتح الباري، لابن حجر: ٧٨/١.

وقد يقول قائل: إن الروايات وإن اتفقت على لفظ واحد، فإنه محتمل –ما دامت الأحاديث تروى بالمعنى– أن يكون من لفظ الراوي الذي عليه مدار الحديث، لا من لفظ النبي ﷺ. وقد أشار إلى ذلك أبو حيان فقال: ((إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ جميعها. فنعلم يقينًا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه ﷺ))[1]. وهذا الاحتمال جعل كثيرًا من النحويين يزهد في الاحتجاج بالحديث النبوي، ونقل أبو حيان عن بعضهم قوله: ((إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية))[2].

وهو احتمال ضعيف، فإن الأصل عند المحدثين هو الرواية باللفظ، لا الرواية بالمعنى. وحرص الصحابة ﷺ ومن تبعهم على أداء حديث النبي ﷺ بلفظه أمر معلوم مشهور[3]، فإذا اتفقت الروايات على لفظ واحد فإنه يحصل الجزم بأنه لفظ النبي ﷺ، وأقل أحواله غلبة الظن، وهو كاف في الاحتجاج وتقرير الأحكام. وذكر ابن حجر أن الطريق إلى معرفة الرواية بلفظ النبي ﷺ ((أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه)) قال: ((وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه؛ لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى))[4]، وقد ناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة، واتخذ قرارًا ذكر فيه أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، عن: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي: ٦٩/١، وينظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ٩٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي: ٥٠٣/١–٥٥٩.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ٢٤٨/١٣.

بـه، وذكـر منهـا: الأحاديـث التـي وردت مـن طـرق متعـددة، واتحـدت ألفاظهـا؛ فـإن اتحـاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها[1].

وثمة أحاديث تدل على أن الرواية إنما هو بلفظ النبي ﷺ لا بمعناه، ومن ذلك حديث البراء بن عازب ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لا مَلْجَأَ وَلا مَنْجَا مِنْكَ إِلا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ" قال: فرددتها على النبي ﷺ، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك. قال: "لا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ"[2]. وبين أهل العلم أن الألفاظ التي يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها، كالأذان وأذكار الصلاة وغيرها، إنما هي مروية باللفظ لا بالمعنى، فيصح الاحتجاج بها، ودراستها على أنها من لفظ النبي ﷺ. قال ابن حجر: ((الأقوال المنصوصة إذا تعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى))[3].

وقد قامت دراسات تناقش القول بعدم الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة، وترد عليه، فيرجع إليها لمن أراد الاستزادة[4].

ثالثًا: دراسة الظواهر البلاغية المتفق عليها بين الروايات.

رأينا فيما سبق أن تعدد الروايات لا يمنع من إدراك الخصائص البلاغية للخطاب النبوي، فثمة أحاديث لم تختلف رواياتها، وثمة أحاديث اتفقت رواياتها على كثير من

---

(١) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٦٨٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٤٧).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ٨/ ٣٠٤.

(٤) ينظر: موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي، للدكتور خديجة الحديثي، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور محمد ضاري حمادي، والحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي، كلاهما للدكتور محمود فجال.

الألفاظ والتراكيب، ونسبة البلاغة إلى النبي ﷺ في هذه الأحاديث صحيحة، لا يمنع منها تعدد الروايات واختلافها ما دامت متفقة على اللفظ.

وحتى لو تغيرت الألفاظ بين الروايات في بعض الأحاديث فإن ثمة مجال لدراسة الخصائص البلاغية النبوية من خلال رصد الظواهر الأسلوبية التي اتفقت عليها الروايات ((لأن تغير الألفاظ لا يعني بحال من الأحوال تغير الأساليب والظواهر البلاغية))[1]، ولا يمنع تعدد الروايات من نسبة الظاهرة البلاغية إلى النبي ﷺ ما دامت الروايات قد اتفقت عليها.

وقد أشار إلى هذا الدكتور عبدالمجيد بيرم في كتابه "الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي"، فقد تناول من ضمن ما تناوله في الفصل الأول من كتابه (الشبهات الواردة على الرواية بالمعنى والرد عليها)، وكان مما ذكره ((توهم بعض الكاتبين في تاريخ الأدب العربي أن أسلوب الحديث النبوي طاله التبديل والتغيير بسبب الرواية بالمعنى، وأن كثيرًا من الألفاظ والعبارات والتراكيب في الأحاديث هي من عند الرواة الذين تناقلوا المعاني، وعبّر كل منهم بأسلوبه))[2]، وتساءل المؤلف: هل كان للرواية بالمعنى في الحديث أثر على الأسلوب النبوي وبلاغته؟ وفي جواب السؤال والرد على الشبهة قرّر أن رواة الحديث النبوي حافظوا على خصائص الأسلوب النبوي وبلاغته، فلم تؤثر الرواية بالمعنى في طمس معالم الأسلوب النبوي[3]، وذكر ((أن الراوي إذا روى بالمعنى فإنه يحافظ على المعنى الأصلي للحديث وأسلوبه، لأن الرواية بالمعنى إنما أجيزت للعالم بدلالة الألفاظ ومقاصدها العارف بما يحيل المعنى، بحيث لا يزيد على المعنى ولا ينقص، وهذا لا يخل بالأسلوب النبوي))[4].

---

(١) السياق وتوجيه دلالة النص، لعيد بلبع: ٧٥.

(٢) الرواية بالمعنى في الحديث النبوي، لعبدالمجيد بيرم: ١٠٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٠٥.

(٤) المرجع السابق: ١٠٦.

ومن الأمثلة على تعدد ألفاظ الحديث الواحد مع بقاء الظواهر الأسلوبية للحديث النبوي دون تغيير حديث "إِنَّمَا الأعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ..."[1].

وهذا الحديث برواياته في الصحيحين وغيرهما يتكون من أربع جمل:

الجملة الأولى: جملة النداء "يَا أَيُّها النَّاس".

ولم تأت في الصحيحين إلا في رواية عند البخاري عن علقمة بن وقاص قال: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ يخطب، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "يَا أَيُّها النَّاس، إِنَّمَا الأعْمَالُ بِالنِّيَّةِ" الحديث[2]. وهذه الرواية فيها إضافة مهمة إلى النص، فصيغة النداء هذه تومئ إلى أن المقام مقام خطبة، كما ذكر ابن حجر[3]، وقد يقويه أن عمر ﷺ خطب بالحديث. وفرق في الدراسة البلاغية للنص بين أن يكون في مقام الخطبة أو غيره، وإذا ترجح هذا المقام فإن له أثرًا في اختيار الرواية الملائمة له في الجمل الأخرى.

الجملة الثانية، وجاءت رواياتها كالآتي:

١- "إِنَّمَا الأعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[4]، بإثبات أداة الحصر (إنما)، وجمع (الأعمال، النيات).

٢- "الأعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[5]، بحذف أداة الحصر (إنما)، وجمع (الأعمال، النيات).

٣- "إِنَّمَا الأعْمَالُ بِالنِّيَّةِ"[6]، بإثبات أداة الحصر (إنما)، وجمع (الأعمال) وإفراد (النية).

٤- "إِنَّ الأعْمَالُ بِالنِّيَّةِ"[7]، بمجيء (إِنّ) بدلاً من أداة الحصر (إنما)، وجمع (الأعمال) وإفراد (النية).

٥- "الأعْمَالُ بِالنِّيَّةِ"[8]، بحذف أداة الحصر (إنما)، وجمع (الأعمال) وإفراد (النية).

---

(١) ينظر: عمدة القاري، للعيني: ١/ ٤٩-٥١، والرواية بالمعنى في الحديث النبوي، لعبدالمجيد بيرم: ١٠٨-١١٩.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٩٥٣).
(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ١/ ١٠.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١).
(٥) صحيح ابن حبان: ٢/ ١١٣، و١١/ ٢١٠، برقم (٣٨٨، ٤٨٦٨)، وقال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٩٠٧).
(٧) منتقى ابن الجارود: برقم (٦٤)، وصحح إسناده محققه أبو إسحاق الحويني في: غوث المكدود: ١/ ٦٥.
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨).

٦- "إِنَّمَا العَمَلُ بِالنِّيَّةِ"[١]، بإثبات أداة الحصر (إنما)، وإفراد (العمل) و(النية).

٧- "العَمَلُ بِالنِّيَّةِ"[٢]، بحذف أداة الحصر (إنما)، وإفراد (العمل) و(النية).

الجملة الثالثة، وجاءت رواياتها كالآتي:

١- "وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"[٣]، بإثبات أداة الحصر (إنما)، ولفظة (كل).

٢- "وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى"[٤]، بإثبات أداة الحصر (إنما)، وحذف لفظة (كل).

٣- "وَإِنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"[٥]، بمجيء (إنّ) بدلاً من أداة الحصر (إنما)، وإثبات لفظة (كل).

٤- "وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"[٦]، بحذف أداة الحصر (إنما)، وإثبات لفظة (كل).

٥- "وَلامْرِئٍ مَا نَوَى"[٧]، بحذف أداة الحصر (إنما)، وحذف لفظة (كل).

الجملة الرابعة، وجاءت رواياتها كالآتي:

١- "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أو امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"، وفي رواية: "يَنْكِحُها" بدلاً من "يَتَزَوَّجُهَا"[٨].

٢- "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ هاجَرَ إِلى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أو امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"[٩].

---

(١) مسند أحمد: ٣٩٣/١، برقم (٣٠٠)، وقال محققاه شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه المسند: ٢٩٢/١، برقم (٣٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٠٧٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٩٠٧).

(٥) منتقى ابن الجارود: برقم (٦٤)، وصحح إسناده محققه أبو إسحاق الحويني في: غوث المكدود: ٦٥/١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٤).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٢٥٢٩).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٥٤، ٢٥٢٩، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٩٠٧).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٩٣٥).

٣- "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أو امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"(١).

٤- "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أو إِلى امْرَأَةٍ يَنْكِحُها، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"(٢).

٥- "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَمَنْ هاجَرَ إِلى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أو امْرَأَةٍ يَنْكِحُها، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"(٣).

وحينما نتأمل في هذه الروايات المتعددة لكل جملة، نجد أنها تختلف في بعض ألفاظها، وأساليبها، لكنها تتفق على ظواهر بلاغية مهما اختلفت الروايات، فالجملة الثانية اتفقت رواياتها على أسلوب القصر، على اختلاف بينها في طريق القصر، ففي بعضها جاء القصر بـ"إنما"، وفي بعضها جاء بتعريف الطرفين. كما اتفقت الروايات على التعبير بمادة "عمل"، مما يصح معه تساؤل بعض الشراح عن نكتة التعبير بهذه المادة دون مادة "فعل"(٤). واتفقت على مجيء المقصور عليه مجرورًا بالباء دون غيره. وكذلك الجملة الثالثة تنوع القصر بين "إنما" وتقديم المسند وحقه التأخير. وفي الجملة الرابعة اتفقت الروايات على أسلوب الشرط، مع اختلافها في ألفاظ وأساليب أخر. كما أن جل الروايات اتفقت على أسلوب التفصيل بعد الإجمال.

وقد تعامل مع هذه المنهجية بعض شراح الحديث المتقدمين، قال ابن الملقن في شرح جملة "إِنَّمَا الأعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ": ((في الحديث صيغتا حصر، وهما: إنما، والمبتدأ والخبر الواقع بعده. وقد ورد بإسقاط (إنما) في رواية صحيحة.... فكل منهما إذا انفرد يفيد ما أفاده الآخر، واجتماعهما آكد))(٥).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٣٨٩٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١).

(٣) منتقى ابن الجارود: برقم (٦٤)، وصحح إسناده محققه أبو إسحاق الحويني في: غوث المكدود: ٦٥/١.

(٤) ينظر: إرشاد الساري، للقسطلاني: ٤٥/١، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن: ١٧٤/١.

(٥) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن: ١٧٣/١.

فالدارس للبلاغة النبوية في هذا الحديث سيقف عند هذه الظواهر المشتركة، التي يطمئن إلى نسبتها إلى البلاغة النبوية، أما الأساليب الأخرى التي وقع فيها اختلاف فلا يُطمأن إلى نسبتها إلى البلاغة النبوية، إلا أن يرجح الدارس رواية على غيرها من الروايات بما حصل له من المرجحات.

رابعًا: دراسة سياق الحديث.

ويقصد بالسياق غالبًا البنية الداخلية للنص، ويقوم على نظم الكلام وعلاقة ألفاظه وجمله ببعضها، حيث تقود اللفظة إلى ما يشاكلها، ويدل السابق على اللاحق واللاحق على السابق. وكثيرًا ما يعبر عنه بـ"سياق المقال".

وربما استعمل السياق في البيئة الخارجية للنص، التي تحيط بالخطاب وتؤثر في نظمه وتكشف عن دلالاته، وكثيرًا ما يعبر عنه بـ"سياق الحال، سياق المقام"، ويتعلق بحال المتكلم والمخاطَب والزمان والمكان والغرض وسبب نزول الآية أو ورود الحديث، وغير ذلك من السياقات المحيطة بالنص[1].

والبلاغة قائمة على مراعاة هذه السياقات، تحقيقًا للأصل البلاغي: لكل مقام مقال، ولهذا عرفت البلاغة بأنها: مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته[2]، وفي هذا يقول السكاكي (٦٢٦هـ): ((لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل. وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب. وكذا مقام الكلام مع

---

(١) ينظر في مفهوم السياق: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، لخليل: ٣١، ٧٩، والوحدة السياقية للسورة، للعجلان: ٢٧–٧٤، وهو من أحسن من تتبع لفظ "السياق" في التراث العربي.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ١٦٨ و٤١٥ و٤٣٢، والإيضاح، للقزويني، مع شروح التلخيص: ١٢٢/١، والبلاغة والفصاحة، لفياض: ٥٨–٥٩، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٤٠٢/١.

الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر. ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام))[1].

وقد عني العلماء بالسياق، واعتبروه مرجعًا مهمًا في الدلالة على المعنى المراد من كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وحذروا من إغفاله وإهماله. وقد سبق الشافعي إلى ذلك حينما عقد في كتابه "الرسالة" بابًا بعنوان: ((الصنف الذي يبين سياقه معناه))، وذكر أمثلة من القرآن الكريم على ذلك[2]، وقال الطبري (٣١٠هـ): ((غير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره، إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حُجَّة. فأما الدَّعاوى فلا تتعذر على أحد))[3]، وقال الشاطبي (ت٧٩٠): ((كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ، وإلا صار ضُحْكة وهُزْءة، ألا ترى إلى قولهم: فلان أسد أو حمار، أو عظيم الرماد، أو جبان الكلب، وفلانة بعيدة مهوى القرط، وما لا ينحصر من الأمثلة. لو اعتبر اللفظ بمجرده لم يكن له معنى معقول، فما ظنك بكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم؟!))[4]، ويؤكد ذلك أيضًا رابطًا بين اعتبار السياق وعلم البلاغة: ((المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان؛ فالذي يكون على بال من المستمع المتفهم: الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل، فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص

(١) مفتاح العلوم: ١٦٨.

(٢) الرسالة، للشافعي: ٦٢.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري: ٧/ ٦٧٥.

(٤) الموافقات، للشاطبي: ٣/ ٤١٩-٤٢٠.

للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف))[1].

وقال ابن القيم (ت٧٥١هـ) مبينًا وظائف السياق: ((السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته))[2]. وعلى هذا فإن السياق لا يتوقف عند حدود التبيين والتفسير، بل يتعداه إلى الترجيح بين المعاني المحتملة، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وغير ذلك من الوظائف، وقد قال العز بن عبدالسلام (ت٦٦٠هـ) مبينًا وظيفة السياق في الترجيح بين المعاني المحتملة: ((وإذا احتمل الكلام معنيين، وكان حمله على أحدهما أوضح وأشد موافقة للسياق، كان الحمل عليه أولى))[3].

وهذه الوظيفة الترجيحية بين المعاني المحتملة للكلام، هل يصح تطبيقها على تعدد الروايات؟ بحيث إذا كانت إحدى الروايات أوضح وأشد موافقة للسياق فهل ترجح على غيرها؟

وقد ظهر لي من صنيع بعض المحدثين أن السياق معتبر في الترجيح بين الروايات، ومن ذلك ما أخرجه مسلم عن أنس بن مالك قال: ما رأيت أحدًا كان أرحم بالعيال من رسول الله ﷺ، قال: كان إبراهيم مسترضعًا له في عوالي المدينة، فكان ينطلق، ونحن معه، فيدخل البيت، وإنه لَيُدَّخَن، وكان ظئره قينًا، فيأخذه، فيقبله، ثم يرجع[4]. قال القاضي عياض: ((كذا رواية الأكثر: أرحم بالعيال، وهو ظاهر سياق الحديث، وفي بعض

---

(١) المرجع السابق: ٤/ ٢٦٦.

(٢) بدائع الفوائد، لابن القيم: ٤/ ١٣١٤.

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، لابن عبدالسلام: ٢٢٠.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (٢٣١٦). والظِئر: يطلق على المرضعة ولد غيرها، وعلى زوجها، والمقصود هنا الزوج. والقين: الحدّاد. وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٥/ ٧٥، ٧٦، ولسان العرب، لابن منظور: مادتا (ظأر، قين).

الروايات: بالعباد))[1]، والقاضي عياض ممن يعنى بالسياق في توجيه دلالة الحديث، والترجيح بين رواياته، ومن ذلك ما ذكره في حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله، وفيه: "وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا، حَتَّى لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ" هذه رواية البخاري[2]، وجاء في رواية مسلم مقلوبًا: "حَتَّى لا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ"[3]، قال: ((المعروف الصحيح: "حَتَّى لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ" وكذا وقع في الموطأ والبخاري، وهو وجه الكلام، لأن النفقة المعهود فيها باليمين)) [4].

وفي حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ﷺ أن أصحاب الصفة كانوا أناسًا فقراء، وأن النبي ﷺ قال: "مَنْ كَانَ عِنْده طَعَام اِثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَع فَخَامِس أَوْ سَادِس..." الحديث، هذه رواية البخاري، ولمسلم: "مَنْ كَانَ عِنْده طَعَام اِثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَلاثَةٍ، ومَنْ كَانَ عِنْده طَعَام أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِس، بِسَادِس..." [5]، قال أبو العباس القرطبي (ت٦٥٦هـ): ((هكذا صحَّت الرواية فيه عن جميع رواة مسلم. والصواب: بثالث، لأن البخاري ذكره : بثالث، ولأن بقية الحديث تدل عليه، إذ قال : "ومَنْ كَانَ عِنْده طَعَام أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِس، بِسَادِس...")) [6].

وفي حديث الذي وقع على امرأته في نهار رمضان، أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، هلكت. قال: "وَيْحَكَ" وفي رواية زيادة: "مَا لَكَ؟!" أو "مَا شَأْنُكَ؟" قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم...[7]، وفي رواية معلقة عند البخاري: "وَيْلَكَ"[8]. رجح ابن حجر

---

(١) إكمال المعلم، للقاضي عياض: ٧/ ٢٨١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١٤٢٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: برقم (١٠٣١).

(٤) إكمال المعلم، للقاضي عياض: ٣/ ٥٦٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦٠٢)، ومسلم في صحيحه: برقم (٢٧٠٥).

(٦) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي: ٥/ ٣٣٦.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (٦١٦٤)، ومسلم في صحيحه: برقم (١١١١).

(٨) أخرج الرواية البخاري في صحيحه: برقم (٦١٦٤)، والحديث المعلق هو: الذي حذف من مبتدأ إسناده راو أو أكثر، وينظر: علوم الحديث، لابن الصلاح: ٢٤.

(ت٨٥٢هـ) رواية "وَيْحَكَ" لكثرة رواتها، ولكون المقام يقتضيها، قال: ((تابع ابنَ خالد في قوله: "وَيْلَكَ" صالحُ بن أبي الأخضر، وتابع الأوزاعيَّ في قوله: "وَيْحَكَ" عقيلٌ وابنُ إسحاق وحجاجُ بن أرطاة، فهو أرجح، وهو اللائق بالمقام، فإن (ويح) كلمة رحمة، و(ويل) كلمة عذاب، والمقام يقتضي الأول))[١]، ومما يدل على أن المقام يقتضيها ما جاء في رواية مسند أحمد قال أبو هريرة ﷺ: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاء رجل ينتف شعره، ويدعو ويله...[٢]، وهذه الحال في أول الأمر تقتضي الرأفة والرحمة بالمخاطب[٣].

وفي حديث أم عطية رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ لهن في غسل ابنته: "ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا". لفظ هذه الرواية: "ابْدَأْنَ" بنون النسوة، وفي رواية: "ابْدَءُوا" بواو الجماعة[٤]، ورجح ابن حجر رواية الخطاب بنون النسوة، مع أن الأكثر الرواية بالواو، مراعاة للسياق، قال: ((قوله: "ابْدَءُوا" كذا للأكثر، وللكشميهني: "ابْدَأْنَ"، وهو الوجه لأنه خطاب للنسوة))[٥].

وفي حديث المرأة التي أتت فوهبت نفسها للنبي ﷺ فقال: "مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ"، فقال رجل: زوجنيها... وفيه: قال النبي ﷺ: "زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ". وفي رواية قال: "مَلَّكْتُكَهَا"، وفي رواية: "أَنْكَحْتُكَهَا"[٦]، وقد رجح بعض المحدثين رواية التزويج، لكون رواتها أكثر وأحفظ، كما نُقل ذلك عن الدارقطني[٧]، ورجحها بعضهم بناء على سياق القصة، قال البغوي: ((اختلفت الرواية فيه، فالظاهر أنه كان بلفظ التزويج على وفاق قول الخاطب: زوجنيها، إذ هو الغالب من أمر العقود أنه قلما يختلف فيه لفظ

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ٤/ ١٦٥. وابن خالد والأوزاعي اللذان توبعا هما الراويان عن الزهري، والزهري روى الحديث عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرج الرواية أحمد في مسنده: ٢/ ٢٠٨.

(٣) ينظر: رعاية حال المخاطب في أحاديث الصحيحين، للعليوي: ٢٧٩-٢٨٠.

(٤) ينظر: صحيح البخاري: برقم (١٦٧، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦)، وصحيح مسلم: برقم (٩٣٩).

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ٣/ ١٣١.

(٦) ينظر: صحيح البخاري: (٢٣١٠، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥١٤٩)، وصحيح مسلم: (١٤٢٥).

(٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ٩/ ٢١٤.

المتعاقدين))[1]، ونقل ابن حجر عن الحافظ العلائي أنه قال: ((من المعلوم أن النبي ﷺ لم يقل هذه الألفاظ كلها تلك الساعة، فلم يبق إلا أن يكون قال لفظة منها، وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى... ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل؛ لكونها رواية الأكثرين، ولقرينة قول الرجل الخاطب: زوجنيها، يا رسول الله))[2]، ويشكل على هذا الترجيح أن رواية "أَنْكَحْتُكَهَا" جاءت موافقة لقول الخاطب: أنكحنيها. والشاهد من هذا المثال أن المحدثين يعتبرون السياق في الترجيح بين الروايات.

ومن الأمثلة على الترجيح بسياقات خارج النص الترجيح بين روايتي (بيتي، قبري) في حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي" هذا لفظ الصحيحين[3]، وفي رواية: "مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمِنْبَرِي"[4]، قال ابن تيمية في رواية "بَيْتِي": ((هذا هو الثابت في الصحيح، ولكن بعضهم رواه بالمعنى، فقال: قبري. وهو ﷺ حين قال هذا القول لم يكن قد قُبر بعدُ صلوات الله وسلامه عليه. ولهذا لم يحتج بهذا أحد من الصحابة، لما تنازعوا في موضع دفنه، ولو كان هذا عندهم لكان نصًا في محل النزاع. ولكن دفن في حجرة عائشة في الموضع الذي مات فيه، بأبي هو وأمي صلوات الله عليه وسلامه))[5].

خامسًا: موافقة الرواية للبلاغة النبوية.

وهذه منهجية دقيقة في اختيار الرواية التي يصح نسبة البلاغة النبوية إليها، فإن بلاغته وفصاحته ﷺ في الطبقة العالية من كلام البشر، فقد كان ﷺ أبلغ العرب، وأفصح من نطق بالضاد، وقد أبان عن ذلك العلماء باللغة وأفانينها، قال يونس بن حبيب (١٨٢هـ):

---

(١) شرح السنة، للبغوي: ١٢٢/٩.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر: ٢١٤/٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: برقم (١١٩٦، ١٨٨٨، ٦٥٨٨، ٧٣٣٥)، ومسلم في صحيحه: برقم (١٣٩١).

(٤) أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٩٩/١٦، وقال محققه محمد عوامة: ((إسناد المصنف صحيح، بل رجاله ممن احتج بهم الشيخان)).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٣٦/١.

((ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ))[1]، وقال الجاحظ (٢٥٥هـ): ((لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا، ولا أقصد لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح معنًى، ولا أبين في فحوى من كلامه ﷺ))[2]، وقال القاضي عياض (٥٤٤ هـ): ((وأما فصاحة اللسان وبلاغة القول فقد كان ﷺ في ذلك بالمحل الأفضل، والموضع الذي لا يجهل، سلاسة طبع، وبراعة منزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معان، وقلة تكلف، أوتي جوامع الكلم، وخص ببدائع الحكم))[3]، وقال ابن دحية (٦٣٣هـ) في خصائص فمه ﷺ: ((أعظمها الفصاحة، التي فاق بها جميع العرب، وأتى بنظام غير نظام الشعراء والمترسلين وذوي الخطب))[4]، وقال الماوردي (٤٥٠هـ): ((في كلام رسول الله ﷺ من الفصاحة ما لا يوجد في كلام غيره))[5].

وإذا كان ﷺ بهذا المحل من الفصاحة والبلاغة فإنه لا ينطق إلا بما هو أفصح وأبلغ، قال أبو حيان: ((نعلم قطعًا غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزلها. وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم))[6].

وقد قرر أهل العلم أن لفظ النبي ﷺ لا يأتي على غير الفصيح، وإذا جاءت رواية به فإنما هي رواية بالمعنى من لفظ الراوي، قال السيوطي: ((اعلم أن كثيراً من الأحاديث

---

(١) البيان والتبيين: ٢/ ١٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ١٧.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ: ٣٨٥.

(٤) الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات، لابن دحية: ٢٥٨.

(٥) الحاوي الكبير، للماوردي: ١٦/ ٩٧.

(٦) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، عن: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي: ١/ ٧٠، وينظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ٩٣.

روتها الرواة بالمعنى، فزادوا فيها ونقصوا، ولحنوا، وأبدلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد يروى بألفاظ متعددة، منها ما يوافق الإعراب والفصيح، ومنها ما يخالف ذلك، وقد قال الحافظ فتح الدين بن سيد الناس: إذا ورد الحديث على وجهين: ما يوافق الفصيح وما يخالفه، فالموافق للفصيح هو لفظ النبي ﷺ؛ لأنه لم يكن ينطق إلا بالفصيح. وقد نُقل هذا الكلام عن المزني، قال أبو عاصم العبادي –من متقدمي أصحابنا– في طبقاته: قال المزني: لا يروى في الحديث خطأ، فإن النبي ﷺ أفصح العرب، فلا يجوز أن يروى خطأ))[1].

وباب الفصاحة أمره ظاهر، والتفريق بين الفصيح وغيره معلوم لدى أهل اللغة من خلال استقرائهم لكلام العرب، وما بنوا عليه من قواعد، ويمكن للدارس أن يطبق ما قرروه على الروايات المختلفة، لكن أمر البلاغة دقيق، والتفريق بين بلاغة النبي ﷺ وبلاغة غيره لا يخضع لمعايير أسلوبية محددة يدركها كل أحد، لكن أهل الحديث والمشتغلين به يدركونها بذوقهم الذي اكتسبوه بطول ممارستهم ومعايشتهم لكلام رسول الله ﷺ، فصار لديهم ملكة في معرفة أسلوب الحديث النبوي، وما هو من كلام رسول الله ﷺ مما ليس من كلامه، قال ابن دقيق العيد في الحديث الموضوع: ((أهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث. وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول ﷺ هيئة نفسانية أو ملكة، يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ الرسول ﷺ، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه))[2]، وسئل ابن القيم: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فقال: ((إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، وخُلطت بدمه ولحمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ

---

(١) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي: ٦٨/١. وينظر: معالم البيان في الحديث النبوي، للعسكر: ٧٦.

(٢) الاقتراح في فن الاصطلاح، لابن دقيق: ٣١١.

وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ بين أصحابه. ومثل هذا يَعرِف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به ولا يجوز ما لا يعرفه غيره. وهذا شأن كل متبع مع متبوعه؛ فللأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله في العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك))[1]. ونقل القاسمي عن ابن عروة الحنبلي قال: ((لقد رأيت رجلاً إذا سمع حديثًا مرويًا عن النبي ﷺ. وكان ليس مما قاله، يرده، ويقول: هذا موضوع أو ضعيف أو غريب، من غير أن يسمع في ذلك بشيء، فيُكشف عنه فإذا هو كما قال. وكان قلَّ أن يخطئ في هذا الباب، فإذا قيل له: من أين لك هذا؟ يقول: كلام الرسول ﷺ عليه جلالة، وفيه فحولة ليست لغيره من الناس، وكذلك كلام أصحابه. وكنت أكشف عما يقول، فأجده غالبًا كما قال. وكان من أتبع الناس للسنة وأقلاهم للبدع والأهواء))[2].

* * *

(١) المنار المنيف، لابن القيم: ٢٦.

(٢) قواعد التحديث، للقاسمي: ٢٧٦.

المبحث الثالث: أنموذج للدراسة

أخرج الإمام أحمد في مسنده والشيخان في صحيحيهما عن أبي مسعود الأنصاري ﷺ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان، مما يطيل بنا. فما رأيت النبي ﷺ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ، فقال: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ".

وهذا الحديث روي في المسند والصحيحين بثمان روايات، وهذه رواية مسلم[1]، ولأحمد روايتان، هما:

١- "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِم الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ".

٢- "إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَمَنْ أَمَّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّفْ بِهِم الصَّلَاةَ، فَإِنَّ وَرَاءَهُ الْكَبِيرَ وَالْمَرِيضَ وَذَا الْحَاجَةِ"[2].

وللبخاري خمس روايات، هي:

١- "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُنَفِّرونَ، فَمَنْ صلَّى بالنَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهم الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ".

٢- "إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صلَّى بالنَّاس فَلْيَتَجوَّزْ، فَإِنَّ فِيهم الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ".

٣- "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجوَّزْ، فَإِنَّ خَلْفَه الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ".

٤- "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صلَّى بالنَّاس فَلْيَتَجوَّزْ، فَإِنَّ فِيهم الْمَرِيضَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ".

---

(١) هذا لفظ مسلم: برقم (٤٦٦).

(٢) أخرج الروايتين أحمد في مسنده: ٢٨/٢٩٨، ٣٠٩، على ترتيب الروايتين.

٥- "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بالنَّاس فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ فِيهم الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ"[1].

وخطاب النبي ﷺ في هذا الحديث يتكون من أربع جمل:

الجملة الأولى: جملة النداء، ذكرت في ست روايات: ثلاث منها بياء النداء "يَا أَيُّهَا النَّاسُ". وفي ثلاث من غير ياء النداء "أَيُّهَا النَّاسُ". ولم تذكر جملة النداء في روايتين.

الجملة الثانية: رويت بلفظين: "إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ" في سبع روايات. ورويت في رواية واحدة: "إِنَّكُمْ مُنَفِّرونَ".

الجملة الثالثة: رويت بسبعة ألفاظ: "فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ". "فَمَنْ أَمَّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّفْ بِهِم الصَّلاةَ". "فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ". "فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجوَّزْ". "فَمَنْ صَلَّى بالنَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ". "فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بالنَّاس فَلْيُوجِزْ". "فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بالنَّاس فَلْيَتَجوَّزْ" وهذه الرواية رويت مرتين.

الجملة الرابعة: رويت بسبعة ألفاظ: "فَإِنَّ وَرَاءَه الْكَبِيرَ وَالْمَرِيضَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ خَلْفَه الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الْمَرِيضَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ".

وقد حاول بعض من اختصر صحيح البخاري أن يجمع من روايات الحديث سياقًا واحدًا، فجاء في مختصر صحيح البخاري للألباني بهذا السياق:

"[يَا أَيُّهَا النَّاسُ]، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بالنَّاس فَلْيَتَجوَّزْ، فَإِنَّ فِيهم الضَّعِيفَ (وفي رواية: الْمَرِيضَ) وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ"[2].

وفي مختصر صحيح البخاري للشثري بهذا السياق:

---

(١) أخرج هذه الروايات البخاري في صحيحه: برقم (٩٠ و٧٠٢ و٧٠٤ و٧١٥٩) على ترتيب الروايات.

(٢) مختصر صحيح البخاري، للألباني: ٢٢٧/١.

"أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُنَفِّرونَ، فَمَنْ صلَّى بالنَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ خَلْفَه الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ"[1].

أما الألباني فمن منهجه في الجمع بين الروايات أن الزيادة إذا كانت تقبل الانضمام إلى مكانها منسجمة مع السباق والسياق وضعها بين معقوفتين، وإذا كانت لا تنسجم وضعها بين هلالين[2]. وقد اعتمد الرواية الثانية عند البخاري، وزاد عليها رواية جملة النداء بين معقوفتين في أول الحديث كما وردت في الروايات الأخرى. ثم زاد بين هلالين لفظ "المريض" كما جاء في بعض الروايات، وجعلها بين الضعيف والكبير، مع أن الروايتين اللتين ورد فيهما لفظ "المريض" كان فيهما أولاً مقدمًا على الضعيف والكبير. ووضع لفظ "المريض" بين هلالين يثير التساؤل عن سبب عدم انسجامه في السياق، مع أن النبي ﷺ ذكره مع من يراعى في تخفيف الصلاة، إلا إذا كان الألباني أراد أن الترتيب غير مقصود.

وأما الشثري فمنهجه أن يجمع أطراف الحديث في الموطن الأول، ويشير إلى الروايات المتخالفة في الهامش[3]. وعند الرواية الأولى في البخاري زاد عليها لفظ "الكبير" بعد "الضعيف" كما ورد في روايتين، مع أنه ورد قبل "الضعيف" في رواية عند البخاري وفي رواية مسلم. كما أنه لم يزد (ياء) النداء كما وردت في الروايات الثلاث الأخيرة. واختار لفظ (فإن خلفه) بدلاً من (فإن فيهم).

والمتأمل لروايات الحديث المختلفة يجد ما يأتي:

١- اتفقت الروايات على ذكر المقام الذي استدعى وعظ النبي ﷺ لأصحابه من خلال خطبة.

---

(١) مختصر صحيح البخاري، للشثري: ٥١.

(٢) ينظر: مختصر صحيح البخاري، للألباني: ١١.

(٣) ينظر: مختصر صحيح البخاري، للشثري: ٦.

٢- يتكون خطاب النبي ﷺ من أربع جمل. وحذف جملة النداء في الرواية الثانية من مسند أحمد ومن صحيح البخاري لا يؤثر في عدد الجمل؛ لأنها مذكورة في الروايات الأخرى، ولم يرد عليها الشذوذ، وموضعها محدد في أول الخطاب.

٣- اتفقت الروايات على ترتيب الجمل.

٤- لم تتفق الروايات على صيغة واحدة لأي جملة من كلام النبي ﷺ.

٥- اتفقت الروايات على المعنى، وليس بينها أي اختلاف تضاد.

٦- اتفقت الروايات على الخطاب بصيغة الجمع.

٧- اتفقت الروايات في الجملة الأولى على نداء الصحابة بلفظ "الناس" مسبوقًا بـ"أيها". وفي الجملة الثانية على الأسلوب الخبري، والتأكيد بإنّ، والتعبير بمادة "نفر". وفي الجملة الثالثة على أسلوب الشرط، واتصاله بالفاء، وفعل الشرط ماضيًا، وجواب الشرط أمرًا بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر، مخاطبًا به الغائب، واتصال الجواب بالفاء. وفي الجملة الرابعة على الأسلوب الخبري، والتأكيد بإنّ، متصلة بالفاء، وتقديم الخبر، ولفظ "ذي الحاجة" مع تأخيره في الترتيب، والعطف بين المفردات بالواو. واختلفت الروايات فيما سوى ذلك. وهو اختلاف ألفاظ لا اختلاف أساليب، إلا في التقديم والتأخير بين المعطوفات في الجملة الرابعة.

ومع الاختلاف الظاهر بين ألفاظ الروايات فإنه قد يصعب على دارس البلاغة النبوية أن يختار لفظ رواية دون غيرها يرى أنها هي لفظ النبي ﷺ. ويقوم عليها التحليل البلاغي للحديث بمنهج نظمي يراعي دقة اختيار كل مفردة دون غيرها مما يسد مسدها، ووضعها في الموضع الملائم من النظم. إلا ما كان من زيادة النداء أو حرفه، وهو في الحقيقة ليس بزيادة، وإنما هو محذوف من بعض الروايات، فالأصل وجوده، كما أن موضعه من الروايات محدد. كذلك زيادة لفظ المريض أو الضعيف أو الكبير، فإنها ما

دامت مذكورة في بعض الروايات فهي زيادة صحيحة، ولم يذكر فيها شذوذ. وإن كان يشكل موضعها من النظم تقديمًا وتأخيرًا، وليس ثمة ما يقطع بتحديده.

ولذا فإن الأولى لدارس البلاغة النبوية في هذا الحديث أن يدرس الظواهر الأسلوبية، والألفاظ المتفق عليها بين الروايات، والتي تنبئ عن بلاغة النبي ﷺ، ولا مانع من تلمس الفروق بين الألفاظ المختلفة للنظر فيما هو أقرب إلى مراعاة مقتضى الحال.

وباتباع هذه المنهجية سأتناول النص كالآتي:

أولاً: أحوال الخطاب.

١- سبب ورود الحديث: ذكرت جميع الروايات السبب الذي جعل النبي ﷺ يخاطب أصحابه بهذه الموعظة، حيث شكى رجل تطويل الإمام في صلاة الفجر، مما جعله يتخلف عن الصلاة معه. ولم تبين روايات حديث أبي مسعود ﷺ وفي غيرهما من الإمام المشكو، وفي أي مسجد يؤم، لكن ذكر ابن حجر أن الإمام هو أُبيّ بن كعب ﷺ في مسجد قباء، بناء على حديث لجابر بن عبدالله ﷺ عند أبي يعلى، قال ابن حجر: ((وهم من فسّر الإمام المبهم هنا بمعاذ، بل المراد به أُبيّ بن كعب كما أخرجه أبو يعلى، بإسناد حسن، من رواية عيسى بن جارية -وهو بالجيم- عن جابر قال: كان أُبي بن كعب يصلي بأهل قباء، فاستفتح سورة طويلة، فدخل معه غلام من الأنصار في الصلاة، فلما سمعه استفتحها انفتل من صلاته، فغضب أُبي، فأتى النبيَّ ﷺ يشكو الغلامَ، وأتى الغلامُ يشكو أُبيًّا، فغضب النبي ﷺ حتى عُرف الغضب في وجهه، ثم قال: "إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَوْجِزُوا، فَإِنَّ خَلْفَكُمْ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَالْمَرِيضَ وَذَا الْحَاجَةِ". فأبان هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب: مما يطيل بنا فلان، أي في القراءة، واستفيد منه أيضًا تسمية الإمام، وبأي موضع كان))[1]. وابن حجر في هذا الموضع جزم بأن الإمام أُبَي ﷺ، وفي موضع آخر احتمل، قال: ((ولأبي يعلى

(١) فتح الباري، لابن حجر: ٢/ ١٩٨.

في مسنده: كان أبي بن كعب يصلي بأهل قباء، فاستفتح بسورة طويلة. فذكر نحو هذا الحديث. فيحتمل أن يكون هو الإمام في حديث أبي مسعود))[1]. والحديثان مخرجهما مختلف، ولم أر فيهما ما يؤكد أنهما واقعة واحدة، بل إن سياقهما يشعر أنهما واقعتان، ومن وجوه الاختلاف بين الحديثين كون الشاكي في حديث أبي مسعود رجلاً، وفي حديث جابر غلامًا.

٢- حال الشاكي: لم تنص الروايات من حال الشاكي إلا أنه رجل. وقد تلمس بعض المحدثين حاله من خلال سياق الحديث، فذكر ابن بطال عن أبي الزناد أن الشاكي قد يكون مريضًا أو ضعيفًا، بدلالة قوله: لا أكاد أدرك الصلاة مما يطوِّل بنا فلان. قال أبو الزناد: ((فكان إذا طوَّل به الإمام في القيام لا يكاد يبلغ الركوع والسجود، إلا وقد زاد ضعفًا عن اتباعه، فلا يكاد يركع معه ولا يسجد))[2]. وهذا فهم قد يصح لو لم يكن إلا هذه الرواية، لكن بقية الروايات بينت مقصود الشاكي من قوله بما لا يدل على ما ذهب إليه أبو الزناد من كون الشاكي مريضًا أو ضعيفًا، قال ابن حجر: ((وهو معنى حسن، لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ: إني لأتأخر عن الصلاة. فعلى هذا فمراده بقوله: إني لا أكاد أدرك الصلاة، أي: لا أقرب من الصلاة في الجماعة، بل أتأخر عنها أحيانًا من أجل التطويل))[3].

٣- حال النبي ﷺ: بينت الروايات أن النبي ﷺ كان في موعظته غاضبًا غضبًا شديدًا من فعل الإمام. قال ابن حجر: ((وسببه إما لمخالفة الموعظة، أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه، كذا قاله ابن دقيق العيد. وتعقبه تلميذه أبو الفتح اليعمري بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك. قال: ويحتمل أن يكون ما ظهر من

---

(١) مقدمة فتح الباري (هدي الساري)، لابن حجر: ٢٦٣.

(٢) شرح صحيح البخاري، لابن بطال: ١/١٧٠.

(٣) فتح الباري، لابن حجر: ١/١٨٦، وينظر: عمدة القاري، للعيني: ٢/١٥٩.

الغضب لإرادة الاهتمام بما يلقيه لأصحابه، ليكونوا من سماعه على بال، لئلا يعود من فعل ذلك إلى مثله. وأقول: هذا أحسن في الباعث على أصل إظهار الغضب، أما كونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه، ولا يرد عليه التعقب المذكور))[1].

وقد ظهر أثر حال النبي ﷺ في نظم خطابه، واختيار أساليبه وألفاظه، على ما سيأتي بيانه بإذن الله.

٤- جنس الخطاب وغرضه: وصفت الروايات خطاب النبي ﷺ بأنه موعظة، والخطاب لعموم الصحابة، وليس للمشكو، وهذا يدل على أنها خطبة، وقد ورد في صحيح ابن حبان: فقام رسول الله ﷺ فما رأيته في موعظة أشد غضبًا منه يومئذ[2]. وجاء النص على الخطبة في رواية عند الطبراني: فغضب رسول الله ﷺ فخطب الناس[3].

والغرض من الخطبة هو الإنكار على الأئمة تطويلهم في الصلاة، وتوجيههم إلى ما ينبغي أن يكونوا عليه.

وقد صحب الخطبة قيام كما في رواية ابن حبان، وهذا أدعى لأن يتفاعل الخطيب مع خطبته، ومع جمهوره، يرى الناس ويرونه، فيتحمس لإيصال كلامه إليهم، ويشدهم لاستماعه[4].

ولماذا عدل النبي ﷺ إلى الخطبة في الناس، ولم يوجه الخطاب إلى الإمام وحده؟

---

(١) فتح الباري، لابن حجر: ٢/ ١٩٩، وينظر: عمدة القاري، للعيني: ٥/ ٣٥٢.

(٢) صحيح ابن حبان: ٥/ ٥٠٨، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرطهما.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني: ٢٠/ ٢١٨، وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق السبيعي إلا عمار بن زريق، ولا عن عمار إلا أبو الجواب، وتفرد به: إدريس بن الحكم، والمشهور من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس.

(٤) ينظر: رعاية حال المخاطب في الصحيحين، للعليوي: ١٨٧.

لعل السبب في ذلك أن الخطأ من الأمور التي قد تحد من تأثير الدين وانتشاره، ويكون له أثر في الردة عنه، فلعل النبي ﷺ خشي أن ينتشر بين أصحابه، فأراد أن يبلغهم الإنكار لئلا يقعوا في الخطأ.

وقد ورد عن معاذ ﷺ أنه صلى ليلة مع النبي ﷺ العشاء، ثم أتى قومه فأمهم، فافتتح بسورة البقرة فانحرف رجل فسلم، ثم صلى وحده صلاة خفيفة، فبلغ ذلك معاذًا فقال: إنه منافق، فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا قوم نعمل بأيدينا، ونسقي بنواضحنا، وإن معاذًا صلى بنا البارحة، فقرأ البقرة، فتجوزت، فزعم أني منافق، فأقبل رسول الله ﷺ على معاذ فقال: "يَا مُعَاذُ أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟ -أَوْ: "أَفَاتِنٌ؟"- ثَلاثَ مِرَارٍ، فَلَوْلا صَلَّيْتَ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ، وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى"[1].

وإذا صح أن قصة معاذ ﷺ قبل هذه القصة كما أشار إلى ذلك بعض الشراح[2]، فإن هذا يؤكد السبب المذكور للخطبة، والله أعلم.

ثانيًا: نظم الخطاب.

هذه خطبة موجزة تكونت من أربع جمل، لم يختلف ترتيبها في جميع الروايات التي ذكرتها.

الجملة الأولى: جملة النداء.

بدأت الخطبة بالنداء "يَا أَيُّهَا النَّاسُ" ومقام الخطبة يناسبه البدء به؛ طلبًا لإقبال المخاطبين وتنبيهًا لهم إلى عظم ما سيأتي من القول، قال سيبويه (١٨٠هـ): ((أول الكلام أبدًا النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك، به تعطف المكلَّم عليك))[3]، وقال الزمخشري (٥٣٨هـ): ((كل ما نادى الله له عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم

(١) أخرجه البخاري: (٧٠٥ و٦١٠٦)، ومسلم: (٤٦٥).

(٢) ينظر: فتح الباري، لابن حجر: ١٩٩/٢، وعمدة القاري، للعيني: ٣٥٢/٥.

(٣) كتاب سيبويه: ٢٠٨/٢، وينظر: أساليب الطلب، للقيسي: ٢١٨، وعلم المعاني، لفيود: ١٤٤/٢.

وغير ذلك مما أنطق به كتابه أمورٌ عظام، وخطوب جسام، ومعان عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها))[1].

وحينما يتعلق النداء بمقام الإنكار فإنه غالبًا ما يتقدم في خطاب النبي ﷺ في هذا المقام، ولعل في ذلك قوة في تنبيه المخاطب إلى خطئه، وإشعارًا له بأهمية الأمر، وعظم التوجيه.

وجاء النداء بالياء لتساعد الخطيب في مد صوته، خاصة في مثل هذا المقام. وكان النبي ﷺ ينادي بـ(يا) ولا ينادي بغيرها كأيْ في مقام الإنكار على المخاطب، سواء كان الإنكار في خطبة أم في غيرها[2].

ووُجه الخطاب للناس وليس لشخص معين، هو الذي وقع منه الخطأ، وأشار بعض شراح الحديث إلى سبب العدول عن خطاب الواحد وهو الإمام، إلى خطاب الجميع، قال العيني: ((فإن قلت: كان المقتضى أن يخاطب المطوِّل. قلت: إنما خاطب الكل، ولم يعين المطوِّل؛ كرمًا ولطفًا عليه، وكانت هذه عادته، حيث ما كان يخصص العتاب والتأديب بمن يستحقه، حتى لا يحصل له الخجل ونحوه على رؤوس الأشهاد))[3]، وأضاف النووي (٦٧٦هـ) أمرًا آخر وهو أن الخطاب مقصود به الجميع، مع الشخص الذي كان سبب الخطاب، قال: ((إذا كره شيئًا فخطب له ذكر كراهيته، ولا يعين فاعله، وهذا من عظيم خلقه ﷺ. فإن المقصود من ذلك الشخصُ وجميعُ الحاضرين وغيرُهم ممن يبلغه ذلك، ولا يحصل توبيخ صاحبه في الملأ))[4].

الجملة الثانية: على روايتين: "إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ" "إِنَّكُمْ مُنَفِّرونَ".

---

(١) الكشاف: ٩٦/١.

(٢) ينظر: رعاية حال المخاطب في أحاديث الصحيحين، للعليوي: ٣٧٩.

(٣) عمدة القاري، للعيني: ١٦٠/٢.

(٤) شرح صحيح مسلم: ١٧٦/٩، وينظر: ١٠٧/١٥.

وفي كلتا الروايتين جاءت الجملة خبرية تصف المخاطبين بأنهم منفّرون، من: نَفَّر، أي: يَلقون الناس بما يحملهم على النفور عن الدين. ويأتي هذا المعنى من أَنْفَر فهو مُنْفِر[1]. واختيار اللفظ المضعف يتلاءم مع مقام الإنكار، وينبئ عن شدة الغضب، كما أنه يحمل مزيدًا من التنفير عن التنفير.

والجملة مؤكدة بإنّ، وخُطب النبي ﷺ يكثر فيها التأكيد، ومقام الإنكار يقتضيه، والجملة تحمل وصفًا ينفر عنه المخاطب ولا يحب أن يوصف به، فكان ذلك أيضًا مما يقتضيه؛ لتأكيد الوصف من أول الأمر وتحقيقه، وليكون ممهدًا لتقبل الأمر بعده وتمكينه في النفس.

وجاءت الجملة الخبرية مفصولة عن جملة النداء الإنشائية؛ وليس ذلك لمجرد كمال الانقطاع بينهما، حينما اختلفت الجملتان خبرًا وإنشاءً، كما يذكر البلاغيون. والعطف بين الإنشاء والخبر وارد في كلام الله ﷻ، وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ): ((وهو كثير في الكلام البليغ))[2]، ولكن لكون المقام يقتضيه؛ فإني رأيت أن خطاب النبي ﷺ في مقام الإنكار يبرز فيه الفصل بين الجمل، ولعل ذلك لأن الجملة المفصولة تبدو في النطق أقوى، خاصة إذا كان المتكلم بحال من الغضب وغليان النفس، وكأنه يقف عند كل جملة ليسترد نفَسه ويعود مرة أخرى ليلقي بالجملة التي تليها، أو ليستوعب المخاطب مضمون الجملة الأولى ليتلقى بعدها الثانية، وكأن المتكلم يستأنف جملة أخرى تحمل مضامين جديدة في الإنكار والعتاب، وكلما كانت الجمل المفصولة أكثر كان ذلك أقوى وأشد تقريعًا، كما أنها تنبئ أكثر عن مدى الانفعال والغضب الحاصل في المتكلم. إلا إذا

---

(١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور: ٥/ ٢٢٤، مادة (نفر).

(٢) موجز البلاغة: ٢٥، وينظر: مغني اللبيب: ٦٢٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٣٨–٥٤٠، وعلم المعاني، لفيود: ٢/ ١٩٧، ورسالة (مسالك العطف بين الإنشاء والخبر).

أريد تعداد الأفعال المنكرة، أو تعداد آثارها السيئة فيحسن الوصل، كما حسن في تعداد النعم[1].

الجملة الثالثة: رويت بسبعة ألفاظ: "فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ". "فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ بِهِمِ الصَّلاةَ". "فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ". "فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ". "فَمَنْ صَلَّى بالنَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ". "فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بالنَّاس فَلْيُوجِزْ". "فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بالنَّاس فَلْيَتَجَوَّزْ" وهذه الرواية رويت مرتين.

وكل هذه الروايات جاءت الجملة فيها بأسلوب الشرط، موصولة بالفاء، التي فيها معنى التسبب، أي: بما أنكم بهذا الوصف من التطويل المنفر فإني آمركم بالتخفيف. كما أن في الفاء معنى التعقيب، الذي يشعر المخاطب بأهمية الأمر وسرعة الاستجابة له.

وفعل الشرط في جميع الروايات فعل ماض، إشارة إلى أن تحقق الجواب مترتب على تحقق وقوع الفعل في المستقبل.

وجاء جواب الشرط موصولاً بالفاء، وفيه معنى التعقيب، حثًّا على المسارعة إلى تحقيق التخفيف إذا أمّ الرجل الناس. قال الرضي في شرح الكافية: ((إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطًا، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلابد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به الفاء؛ لمناسبته للجزاء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفتها لفظًا))[2].

وكان جواب الشرط أمرًا لبيان الجزم في تخفيف الصلاة على المأمومين.

ووقع الأمر بصيغة الفعل المضارع المقرون بلام الأمر، للدلالة على استمرار التخفيف كلما تحققت إمامة الناس.

---

(١) ينظر: رعاية حال المخاطب في أحاديث الصحيحين، للعليوي: ٤٥٣، ٤٦٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١٠.

وجاء المضارع بصيغة خطاب الغائب، وهذا يقتضيه صياغة أسلوب الشرط في الحديث، وهو غالب في خطاب النبي ﷺ، ولعل في هذه بيانًا بأن الحكم عام للإمام والصحابة وكل من تحقق فيه الشرط ممن يأتي بعدهم، وقد تكون هذه الصيغة جاءت في مقام الإنكار للتخفيف من حدته على المخاطب. أو لكليهما، والله أعلم.

وقيدت الإمامة بالناس أو بالقوم في رواية، تمهيدًا لعلة التخفيف في الجملة بعدها، فإن المساجد يصلي فيها أجناس الناس من صغير وكبير وصحيح ومريض وقوي وضعيف وغيرهم. وفي هذا إشارة إلى أن الإمام إذا لم يكن يصلي معه إلا من يقوى على التطويل من غير أن يكون له حاجة فله أن يطيل، والله أعلم.

الجملة الرابعة: رويت بسبعة ألفاظ: "فَإِنَّ وَرَاءَه الْكَبِيرَ وَالْمَرِيضَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ خَلْفَه الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ". "فَإِنَّ فِيهم الْمَرِيضَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ".

وهي جملة تعليلية، تبين سبب الأمر بالتخفيف على المأمومين، والفاء للتعليل، والحكم المعلل أخف على النفس من غير المعلل، كما أن غير المعلل فيه اختبار وابتلاء للنفوس. والتعليل غير ملزم، لكن المقام هنا يقتضيه؛ فإن الأمر بالتخفيف مما يدعو إلى التساؤل عن سببه، والتطويل زيادة في الطاعة والتقرب إلى الله، فبيّن النبي ﷺ أن هؤلاء لا يقوون على التطويل مما قد يكون صادًا لهم عن الطاعة ومنفرًا لهم عن الدين. ولهذا جاءت الجملة مؤكدة بإنّ، لتزيل أي تساؤل، ولتقرر مضمون الخبر، وتؤكد على الاهتمام بمن يحتاج إلى مراعاته من المأمومين.

وقد فصل النبي ﷺ في أحوال الناس الذين يحتاجون إلى تخفيف الصلاة، فهم بين مريض مشغول بوجعه، وكبير لا يقوى على طول القيام، وضعيف يضعف جسده أو تضعف نفسه عن طول الصلاة، وذي حاجة تنازعه رغبته، ولو طالت الصلاة لأخذت همه وفكره. ويمكن للنبي ﷺ أن يعبر عنهم بلفظ يعمهم دون تفصيل، كأن يقال: إن فيهم

من لا يستطيع الإطالة أو لا يقوى عليها، ونحو ذلك، إلا أن في التفصيل والتخصيص عناية بهؤلاء، واستدرارًا لعطف الأئمة عليهم، مما يؤكد أهمية التخفيف في الصلاة. وقال العيني: ((فإن قيل: لم ذكر هذا لثلاثة؟ قلت: لأنه متناول لجميع الأنواع المقتضية للتخفيف؛ فإن المقتضي له إما في نفسه، أو لا. والأول إما بحسب ذاته، وهو الضعف، أو بحسب العارض، وهو المرض))[1].

ووُصل بين الأربعة (المريض، الضعيف، الكبير، ذو الحاجة) بـ"الواو"، مع أنه لا يلزم وجودهم جميعًا في وقت واحد بين المأمومين، ويمكن أن يعبر بـ"أو" للدلالة على وجود بعضهم دون بعض، إلا أن "أو" لا تعطي من الدلالة في هذا المقام ما تعطيه "الواو"، فإنها تشعر المخاطب بأن الذين يتأثرون سلبًا بطول صلاته كثيرون، فكل هؤلاء ممن يصلون خلفه.

ولم تتفق الروايات على ترتيب المذكورين إلا أن "ذا الحاجة" فيها جميعًا جاء في الأخير. ولعل ذلك من باب التدلي، بدءًا بالأشد حاجة إلى التخفيف فالأدنى، فالمريض والكبير والضعيف أولى بالمراعاة من ذي الحاجة، وذكرهم أولاً أكثر تأثيرًا في نفوس الأئمة، مما يزيد في تأكيد الحكم وتقريره في النفوس.

ومع أن الروايات لم تتفق على ترتيب الثلاثة غير "ذي الحاجة" إلا أنه لو تلمسنا الترتيب الذي قد يقتضيه المقام فلعله يكون على سبيل التدلي، كما ذكر آنفًا، والتدلي يكون بالبدء بالمريض، فالكبير، فالضعيف؛ فإن المريض أشد مراعاة من غيره، والروايتان اللتان ذكرته بدأت به، ويأتي بعده في المراعاة الكبير، فإن حاجته ظاهرة لكن ليست كالمريض، والكبار يتفاوتون في القدرة على طول الصلاة، ومنهم من يقوى على التطويل، بخلاف المريض فإن مرضه يشغله عن الصلاة القصيرة فكيف إذا طالت. وأما الضعيف فيأتي بعدهما، فهو أعم من المريض والكبير، لكنه أقل عمومية من ذي الحاجة. والضعف قد يكون في البدن وقد يكون في العقل والنفس، وهو نسبي، ولذلك يتفاوت

(١) عمدة القاري، للعيني: ٢/ ١٦٠.

الضعفاء في طول الصلاة. ثم يأتي ذو الحاجة ليعم كل من لم يذكر قبله، والحوائج مختلفة لا يمكن تعدادها وحصرها، والله أعلم.

ولم أرد استقصاء النكات البلاغية في كل أسلوب من أساليب الحديث، وإنما أردت أن أعرض للمنهجية التي تلائم الحديث إذا تعددت رواياته واختلفت ألفاظه، لكنها مع ذلك اتفقت على ألفاظ وأساليب بلاغية، كما رأيناها في هذا الحديث، مما يمكن معها أن نطمئن إلى أن تلك الألفاظ والأساليب هي أساليب النبي ﷺ وألفاظه، وليست أساليب الرواة وألفاظهم، والله أعلم.

* * *

الخاتمة:

تناول البحث إشكالية مهمة تعترض دارس البلاغة النبوية، حينما يتناول حديثًا تعددت رواياته، فيقف بينها لا يدري أيها لفظ النبي ﷺ، ليدرسه دراسة بلاغية يتلمس من خلالها خصائص بيان النبي ﷺ وأساليبه البلاغية.

وقد توصل البحث بعد أن أكد هذه الإشكالية إلى عدد من الآليات المنهجية لدراسة البلاغة النبوية في ضوء تعدد الروايات، هي:

أولاً: الجمع بين الروايات الصحيحة. ولذلك أهمية كبيرة في دراسة البلاغة النبوية، فبالجمع بين الروايات يتكامل النص، ويعرف مقام الخطاب، ويتبين ما هو من لفظ النبي ﷺ مما ليس من لفظه، وما يمكن أن يثبته الدارس بلاغة للنبي ﷺ مما لا يمكن. فربما يثبت الدارس بلاغة للنبي ﷺ في الحديث تنفيها رواية أخرى، أو ينفي عن النبي ﷺ بلاغة أثبتتها رواية أخرى.

ثانيًا: دراسة اللفظ المتفق عليه وترك المختلف فيه. وهذا كثير في الأحاديث مختلفة الروايات، فإنها تتفق على ألفاظ وتراكيب، وتختلف في أخرى، فيتناول الدارس للبلاغة النبوية ما اتفقت الروايات فيه على اللفظ؛ لأنه سيكون حينئذ هو لفظ النبي ﷺ، لا لفظ الرواة، ويكون الدارس بذلك مطمئنًا إلى نسبة البلاغة إلى النبي ﷺ. وأما ما اختلفت فيه الروايات ولم يتحقق من لفظ النبي ﷺ فإن الأسلم أن يدع البحث في بلاغته من جهة نسبتها إلى النبي ﷺ.

ثالثًا: دراسة الظواهر البلاغية المتفق عليها بين الروايات. فإن ثمة مجال لدراسة الخصائص البلاغية النبوية، حتى لو تغيرت الألفاظ بين الروايات في بعض الأحاديث، من خلال رصد الظواهر الأسلوبية التي اتفقت عليها الروايات، لأن اختلاف الألفاظ لا يلزم منه اختلاف الأساليب البلاغية، ولا يمنع تعدد الروايات من نسبة الظاهرة البلاغية إلى النبي ﷺ ما دامت الروايات قد اتفقت عليها.

رابعًا: دراسة سياق الحديث. وهذه لها أكثر من وظيفة، لكنها من حيث تعدد الروايات تؤدي وظيفة ترجيحية بينها، حسب موافقة الرواية لسياق الحديث الداخلي أو الخارجي، والسياق معتبر في الترجيح بين الروايات كما هو صنيع بعض المحدثين.

خامسًا: موافقة الرواية للبلاغة النبوية. والتفريق بين بلاغة النبي ﷺ وبلاغة غيره لا يخضع لمعايير أسلوبية محددة يدركها كل أحد، لكن أهل الحديث والمشتغلين به يدركونها بذوقهم الذي اكتسبوه بطول ممارستهم ومعايشتهم لكلام رسول الله ﷺ، فصار لديهم ملكة في معرفة أسلوب الحديث النبوي، وما هو من كلام رسول الله ﷺ مما ليس من كلامه.

وإني لأحسب أن ما قدمته يعد لبنة من لبنات البحث عن منهج ملائم لدراسة البلاغة النبوية، يراعي قدسية الحديث النبوي، وخصوصيته عن غيره، ويأخذ في الاعتبار تعدد رواياته. وأوصي الباحثين في البلاغة عمومًا والبلاغة النبوية خصوصًا بإشباع البحث في هذا، والله ولي التوفيق. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

* * *

ثبت المراجع

١- الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد، لحسن محمد عبه جي، مجلة جامعة الملك سعود، م١٦، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢).

٢- اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، مطبوع مع الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، الطبعة السادسة، ١٣٠٥هـ.

٤- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس إسماعيل القيسي، نشر بيت الحكمة بجامعة بغداد.

٥- أسباب تعدد الروايات في الحديث النبوي الشريف، للدكتور شرف القضاة وصاحبه، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عَمّان الأردن، ١٤١٩هـ.

٦- أسباب ورود الحديث، للدكتور محمد رأفت سعيد، الإصدار (٣٧) من كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤١٤هـ.

٧- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، لعز الدين بن عبد السلام. المطبعة العامرة، ١٣١٣هـ.

٨- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، تحقيق: عبدالعزيز المشيقح، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ.

١٠- الاقتراح في فن الاصطلاح، لابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان الدوري، دار العلوم، عمّان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١١- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٢- الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات، لابن دحية، تحقيق: جمال عزون، مكتبة العمرين العلمية، الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٣- الإيضاح، للقزويني، مع شروح التلخيص، دار السرور، بيروت.

١٤- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحرير: عبدالقادر العاني وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

١٥- بدائع الفوائد، لابن القيم، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٦- البدر المنير، لابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيظ وآخرين، دار الهجرة، الثقبة بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٧- البلاغة النبوية بين التنظير والتطبيق، للدكتور غالب الشاويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٨- البلاغة والفصاحة، للدكتور: محمد جابر فياض، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٩- بيان إعجاز القرآن، للخطابي، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد سلام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، د.ت.

٢٠- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ.

٢١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين العراقي، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق: عبدالله هاشم المدني، ١٣٨٤هـ.

٢٤- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، عناية: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، تحقيق: عبدالله التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٦- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

٢٧- جمع المفترق من الحديث النبوي، للدكتور ياسر الشمالي، دار الفرقان، عمّان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٨- الحاوي الكبير، للماوردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث، القاهرة.

٣٠- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٣١- رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، للصنعاني، عناية: صبري المحمودي، دار التوحيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٢- الرسالة، للشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، د.ط.

٣٣- رعاية حال المخاطب في أحاديث الصحيحين، ليوسف العليوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٣٤- الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، للدكتور عبدالمجيد بيرم، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٣٥- سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط.

٣٦- سنن أبي داود، تحقيق: عزت الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

٣٧- سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٨- السنن الكبرى، للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

٣٩- سنن النسائي، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ.

٤٠- السياق وتوجيه دلالة النص، للدكتور عيد بلبع، بلنسية للنشر، شبين الكوم بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤١- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٢- شرح السنة، للبغوي، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٣- شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٤- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، تحقيق: ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٤٥- شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، د.ط.

٤٦- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، للقاضي عياض، عناية: هيثم الطعيمي ونجيب ماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٨- صحيح البخاري مع فتح الباري = فتح الباري.

٤٩- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، تركيا، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

٥٠- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي، تحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ.

٥١- علم أسباب ورود الحديث، لطارق الأسعد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٢- علم المعاني، للدكتور بسيوني فيود، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ط.

٥٣- علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٥٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، ضبط وتصحيح: عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٥- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم أبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٥٦- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٥٧- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ابن باز، وترقيم عبد الباقي، دار المعرفة، يروت، د.ط.

٥٨- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق: عبدالكريم الخضير ومحمد آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٥٩- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالسميع الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام.

٦٠- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدكتور خالد العصيمي، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٦١- قواعد التحديث، للقاسمي، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٦٢- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٦٣- الكشاف، للزمخشري، وبحاشيته: الانتصاف لابن المنير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٦٤- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، دار الهدى، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٦٥- شرح الكرماني على صحيح البخاري (الكواكب الدراري)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٦٦- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت.

٦٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد للمصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

- محاسن الاصطلاح= مقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الاصطلاح.

٦٨- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.

٦٩- مختصر صحيح البخاري، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٠- مختصر صحيح البخاري، للدكتور سعد الشثري، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٧١- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، للدكتور أسامة بن عبدالله خياط، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، وإشراف الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت. وطبعة أخرى بتحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، د.ط.

٧٣- مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٤- معالم البيان في الحديث النبوي، للدكتور عبدالمحسن العسكر، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السابع عشر، شوال ١٤٣١هـ.

٧٥- معجم المصطلحات البلاغية، للدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ.

٧٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك وحمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٧٧- مفتاح العلوم، لسراج الدين السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٧٨- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٧٩- مقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني، تحقيق: عائشة عبدالرحمن، دار المعارف، القاهرة، ١٤١١هـ.

٨٠- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق: يحيى الثمالي، دار عالم الفوائد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٨١- مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، للدكتور عبدالرزاق الشايجي والدكتور السيد نوح، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٨٢- منتقى ابن الجارود، ومعه غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٣- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، طبعة ١٤٠٨هـ.

٨٤- الموافقات، للشاطبي، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٥- موجز البلاغة، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٨٦- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، للدكتور: عبدالنعيم خليل، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٨٧- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.

٨٨- الوحدة السياقية للسورة في الدراسات القرآنية، لسامي العجلان، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

* * *